جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2015/2014)

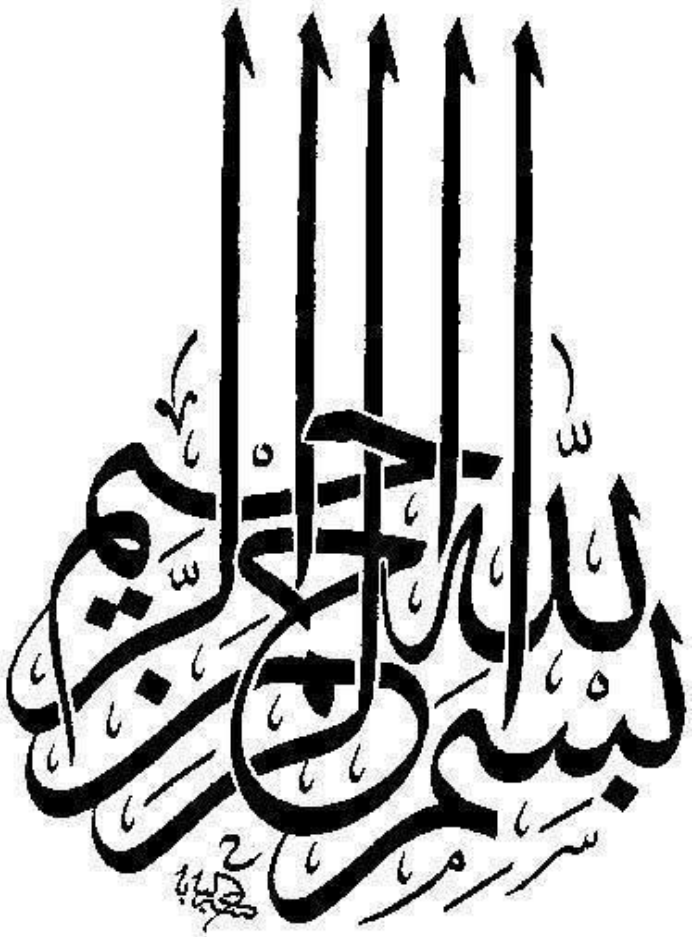
مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص مالية المؤسسة

- إعداد الطالبين:
- برماق يوسف.
- خلفي فؤاد.

- إشراف الأستاذ:
أ. صادق بوشنافة.

السنة الجامعية 2021/2020


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

زمن حق النعمة الذكر...وأقل جزاء للمعروف الشكر

أن اشكر الله الكريم رب العرش العظيم، المتفضل بجليل النعم وعظيم

الجزاء على توفيقه لنا لإنجاز هذه الدراسة

والذي أمدنا بالصحة والصبر وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه مآبنا.يجد ربنا أن نتقدم ببالغ الامتنان، وجزيل العرفان إلى كل من وجهنا وعلمنا في سبيل انجاز هذا البحث

نخص بذلك مشرفنا الأستاذ الدكتور "بوشنافة صادق" الذي تابعنا وصوب بحسن إرشاده لنا في كل مراحل البحث ولما بذله معنا من جهد وصبر طوال مشوارنا، ونصح وتوجيه سديد

فباركه الله وحفظه من كل شر بكمال الصحة والعافية

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة الكرام كلية العلم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الذي ساهموا في مسيرتنا العلمية المتواضعة

وإلى أعضاء اللجنة المناقشة

كما نحمل الشكر والعرفان إلى كل من أمدنا بالعلم وـــمدنا النصح والتوجيه

وإلى كل من ساندنا بدعواته الصادقة أو تمنياته المخلصة

نشكرهم جميعا وتنمنى من الله عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم

والحمد لله رب العالمين.

ملخص:

يهدف هذا إلى تقييم أداء وكفاءة البنك الوطني الجزائري وتحديد مدى إلتزامه بمعايير التقييم الدولية، أيضا الوضع المالي للبنك، وعلى هذا الأساس تم تطبيق معيار camels على البنك الوطني الجزائري خلال الفترة امتدة من 2014 إلى 2019.

ولمعالجة إشكالية الموضوع واختيار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة، إضافة إلى المؤشرات والنسب المالية والمحاسبية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البنك يلتزم عموما بالمعايير الدولية ومواكبة التورات الراهنة ومساهمته في الجهاز الاقتصادي للدولة.

الكلمات المفتاح: معيار camels، تقييم الأداء، البنوك التجارية، جودة الأصول.

le but est d'évaluer la performance et l'efficacité de la Banque nationale d'Algérie et de déterminer l'étendue de son engagement envers les normes internationales d'évaluation , aussi la situation financière de la banque , et sur cette base a été appliquée model camels sur la Banque nationale d 'Algérie au cours de la période allant de 2008 à 2012.

Pour résoudre le problème des hypothèses en question et d'essai ont été en s'appuyant sur l'étude descriptive et analytique , en plus des indicateurs et ratios financiers et de la comptabilité .

L'étude a conclu que la banque s'est engagée à des normes internationales et généralement suivre les évolutions actuelles et sa contribution au système économique de l'Etat .

***Mots clés**: model de camles, évaluation de la performance , la Banques commerciales, qualité des actifs .*

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر	
الإهداء	
ملخص	
الفهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة	**أ.د**
الفصل الأول: تقييم أداء البنوك	
تمهيد	**6**
المبحث الأول: ماهية تقييم أداء البنوك.	**7**
المطلب الأول: مفاهيم وأهمية تقييم الأداء وأهم أسبابه.	**10–7**
المطلب الثاني: القواعد الأساسية لتقييم الأداء.	**11–10**
المطلب الثالث: طرق تقييم الأداء وأهم مراحله.	**13–11**
المبحث الثاني: المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية.	13
المطلب الأول: أقسام ومجالات تقييم الأداء البنكي.	**15–13**
المطلب الثاني: عناصر تقييم الأداء البنكي.	**16–15**
المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والصعوبات التي تواجهها.	**18–16**
خلاصة الفصل.	**19**
الفصل الثاني: نماذج تقييم الأداء باستخدام نموذج *camels*	
تمهيد	**20**
المبحث الأول: نموذج *camels*.	**21**
المطلب الأول: نشأة وتطور نموذج *camels*.	**22–21**
المطلب الثاني: تعريف نظام *camels*.	**23–22**
المطلب الثالث: مميزات وعيوب *camels*.	**24–23**
المبحث الثاني: نظام *camels* لتقييم الأداء في البنوك التجارية.	**24**

المطلب الأول: كيفية استخدام نظام أداء ***camels.***	**26-24**
المطلب الثاني: معايير نظام ***camels*** لقييم الأداء.	**36-26**
المطلب الثالث: انعكاسات معايير نظام التقييم البنكي ***camels*** على متطلبات الرقابة.	**42-37**
خلاصة الفصل	**43**
الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري.	
تمهيد.	**45**
المبحث الأول: عرض عام للبنك الوطني الجزائري.	**46**
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري (BNA)	**50-46**
المطلب الثاني: مهام والهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري(BNA).	**51-50**
المطلب الثالث: الأهداف المسطرة من البنك الوطني الجزائري(BNA).	**54-52**
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للبنك الوطني الجزائري () في الفترة (2019/2014)	**54**
المطلب الأول: متطلبات معيار تقييم أداء البنك حسب معيار ***camels.***	**54**
المطلب الثاني: تقييم أداك البنك الوطني الجزائري لسنة (2014-2019) حسب نموذج ***camels***	**62-55**
المطلب الثالث: التصنيف النهائي (العام) للبنك الوطني الجزائري.	**63**
خلاصة الفصل.	**64**
الخاتمة	**66**
.قائمة المراجع	**72-69**
الملاحق.	**85-74**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول رقم (2–1): يمثل تصنيف البنوك حسب نظام ***CAMELS***.	**25**
02	الجدول رقم (2–3): تصنيف جودة إدارة البنك وفق نظام التقييم المصرفي **CAMELS**	**26**
03	الجدول رقم (2–4): تصنيف ربحية البنك وفق نظام التقييم المصرفي **camels**.	**31**
04	الجدول رقم (2–5): تصنيف سيولة البنك وفق نظام التقييم المصرفي **camels.**	**32**
05	الجدول رقم (2–6): تصنيف حساسية البنك لمخاطر وفق نظام التقييم المصرفي **camels.**	**34**
06	جدول رقم (3–1): البنوك الأجنبية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري.	**36**
07	الجدول رقم (3–2): تصنيف البنوك حسب **camels**.	**49**
08	الجدول رقم (03–03) نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول.	**55**
09	الجدول رقم (3–4) نسبة التصنيف المرجح.	**56**
10	الجدول رقم (3–5): يوضح نسبة وتصنيف مؤشر جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري.	**57**
11	الجدول رقم (3–6): يوضح نسبة وتصنيف مؤشر الربحية للبنك الوطني الجزائري	**57**
12	جدول رقم (3–7): يوضح تصنيف ربحية البنوك.	**59**
13	الجدول رقم (3–8): يوضح تصنيف سيولة البنك	**60**
14	الجدول رقم ((3–9): يوضح نسبة وتصنيف مؤشر إدارة السيولة للبنك الوطني الجزائري.	**61**
15	الجدول رقم (3–10): يوضح التصنيف النهائي للبنك الوطني الجزائري	**61**

فهرس الأشكال

رقم الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
01	**الشكل رقم (1–1) مجالات تقييم الأداء**	**15**
02	**الشكل رقم (1–2) يبين وصف حالة البنك حسب نظام CAMELS.**	**41**
03	**الشكل رقم (3–1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.**	**51**

مقدمة

مقدمة:

يعتبر موضوع تقييم الأداء البنك التجارية أهم وأبرز مواضيع في الوقت الراهن، وذلك احتلاله ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، ولتحسين أداء البنوك تم إدخال إصلاحات جديدة والاعتماد على معايير ومؤشرات دولية حديثة لقياس أدائها، ومن بين المعايير الحديثة معيار camels الذي تم استخدامه لأول مرة في البنوك الأمريكية إثر انهيار نظام المصرفي آنذاك خلال سنة 1980م.

ونظرا لأهمية الموضوع أردنا تطبيق معيار camels على البنك الوطني الجزائري لقياس وتقييم أدائه، ومعرفة سلامة المركز المالي له، في ظل الإصلاحات المصرفية أبرزها قانون النقد والقرض 90.10، وغيرها من القوانين المعدلة.

في هذا الإطار، تسعى البنوك التجارية التي تعد من أهم عناصر النظام البنكي، إلى بلوغ غايتها الرئيسية، والتي تشمل على تحقيق أهدافها الأساسية خاصة منها: الربحية، السيولة، الأمان، تلك الأهداف التي يتطلب تحقيقها إضافة إلى وضع استراتيجية شاملة تتميز بمستوى مقبول من الفعالية والكفاءة، التقييم المستمر لمختلف مراحل تحقيقها بشكل عام وتقويم أداء مختلف الوظائف التي تعمل على تجسيد هذه الاستراتيجية على أرض الواقع.

الإشكالية الرئيسية:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج camels؟

وتتفرع تحت هذه الإشكالية، الإشكاليات الجزئية التالية:

1. ما المقصود بتقييم الأداء؟
2. ما المقصود بمعيار **camels**؟ وماهي مؤشراته؟.
3. هل يمكن تطبيق معيار **camels** في البنك الوطني الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة ضمن هذه الدراسة، يمكن بناء الفرضيات المبسطة التالية:

- المقصود بتقييم الأداء باختصار هو مؤشر الكفاءة والفعالية.
- معيار **camels** وهو عبارة عن مجموعة من المؤشرات يتم من خلالها تحديد الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة تصنيفه.
- يمكن للبنك الوطني الجزائري تطبيق معيار **camels**.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

1. التعريف وإبراز أهمية التقييم المالي لأداء البنوك واعتباره أمرا مهما لكثير من المهتمين والدراسين نظرا للثقل الذي تمثله البنوك وحساسيته لدورها الاقتصادي.
2. إبراز مفهوم وأهمية معيار **camels**.
3. الأهمية التطبيقية لنموذج camels باعتباره أحد الأساليب الحديثة في مجال تقييم الأداء البنكي.

أهداف الدراسة:

1. معرفة كيفية تقييم الأداء لدى البنوك بصفة عامة، وبصفة خاصة للبنك الوطني الجزائري.
2. تقييم كفاءة أداء البنك.
3. تفادي البنوك الوقوع في الأخطاء.
4. معرفة أهم الطرق والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنوك (معيار **camels**).
5. تحديد مدى التزام البنوك بمعايير التقييم الدولية.

أسباب اختيار الموضوع:

- حيوية الموضوع في حد ذاته باعتباره موضوع متجدد والأبحاث فيه قليلة.

- الاهتمام بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في هذا المجال والذي يخدم مجال الاقتصاد وبالأخص الجهاز المصرفي.
- الاختصاص الدراسي ماليةالمؤسسة الذي يمكننا من أخذ بعض الأفكار المسبقة عن الموضوع بشكل عام.

حدود الدراسة:

تم إدراج في هذه الدراسة من الجانب النظري إلى مفاهيم نظرية حول تقييم الأداء، البنوك التجارية، ومعيار camels .

أما الجانب التطبيقي فتتم حول تقييم أداء البنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2019/2014، وذلك بتطبيق معيار camels من أجل معرفة الوضع وتقييم سلامته وإلتزماته الدولية في التسيير.

منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة، سنعتمد هذا المنهج الوصفي في الجانب النظري، وتحديد أهم التعاريف التي يتطلبها البحث والمتعلقة به.

أما الجانب التطبيقي للدراسة سنعتمد على المنهج التحليلي والوصفي لما يناسب مع طبيعة الموضوع البحث.

صعوبات البحث:

1. قلة المراجع الخاصة بمعيار camels في المكتبة.
2. تحفظ البنك بالمعلومات خاصة المتعلقة بالجانب المحاسبي والوثائق الداخلية للبنك.
3. عدم تطبيق البنوك الجزائرية بمثل هذا النموذج مما صعبت علينا الدراسة.
4. جائحة كورونا التي صعبت علينا الدراسة.

هيكل البحث:

سعيا منا للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات البحث وللإجابة على إشكاليته فقد قمنا بتقسيم البحث كما يلي:

قمنا بتخصيص الفصل الأول والذي يحمل عنوان "**تقييم أداء البنوك**"، والذي تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول كان بعنوان **– ماهية تقييم الأداء–** والذي تناولنا مفاهيم وأهمية حول تقييم الأداء، البنوك التجارية، وأقسام ومجالاتته، وأهم عناصره ومراحله. أما المبحث الثاني كان بعنوان **– المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية–** والذي تناولنا فيه عن تقييم الأداء في البنوك التجارية ودور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء البنكي، ومؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان "**نماذج تقييم الأداء باستخدام نموذج camels** " والمقسم إلى مبحثين: المبحث الأول يتناول عن نموذج camels نشأته، وتعريفه، وأهم مميزاته وعيوبه، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه كيفية استخدام نظام أداء camels وانعكاسات معايير التقييم البنكي camels على متطلبات الرقابة و أهم المعايير فيه.

الفصل الثالث: والمتضمن الجانب التطبيقي وخصص لتسليط الضوء على دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) حيث قسم إلى مبحثين: المبحث الأول: تناولنا فيه عرض عام للبنك الوطني الجزائري من حيث النشأة والهيكل التنظيمي للبنك وأهم الأهداف المسطرة فيه، أما المبحث الثاني: فيشمل الداراسة التطبيقية للنبك الوطني الجزائري في الفترة 2019/2014.

وفي الأخير ومن خلال الخاتمة تم استعراض ما توصلنا له، وتوصيات وأفاق البحث.

الفصل الأول:
تقييم أداء البنوك

تمهيد:

إن الحكم على كفاءة الأداء المالي سواء على مستوى البنك ككل أو على مستوى الأنشطة الداخلية له تتم إلا من خلال داراسة الأرقام والمؤشرات ومقارنتها حتى يتمكن من متابعة أعمالها ومراقبة أوضاعها وتقويم مستويات انجازها لتوجيهها ضمن الإطار الصحيح والتأكد من أن البنك حقق أهدافه بكفاءة وفعالية.

ما أجل أهمية نظام تقويم الأداء وتسليط الضوء على الحقاءق والبيانات المدعمة في البنوك، وارتأينا التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مبحثين:

- **المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء.**
- **المبحث الثاني: المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية.**

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء.

تعد عملية تقييم الأداء من التركزات الحيوية للوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، إذ أن نتائج تقويم الأداء تكون بمثابة مؤشرات لما حققته الوحدة ككل سواء بالمقارنة مع فترات سابقة أو مع الأهداف المخططة، لذلك برز مفهوم تقويم الأداء بوصفه من الوسائل المهمة لضمان سلامة استعمال الموارد الموضوعية والتأكد من حسن استعمالها.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء وأهم أسبابها.

أولاً :مفهوم الأداء:

- **فيعرف الأداء على أنه:**"مركز ذو مسؤولية يتمثل في الفعالية و الإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، فالفعالية تحديد المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف، أما الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك"[1].
- كما يعرف كذلك على أنه:"مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.[2]"

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل: الأداء يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة، باستغلالها لمواردها المتاحة استغلال أمثل.

ثانيا: تعريف تقييم الأداء:

لقد اختلفت تعاريف حول تقييم الأداء بين الباحثين ومن بين تعاريفها ما يلي:

- لقد عرف على أنه: "التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه المسارات الأنشطة بالمؤسسة، بما يحقق الأهداف المرجوة منها"[3].

---

[1].تالي رزيقة ،**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماسترفي علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، المركز الجامعي أكلي محندأولحاج البويرة ، 2011/2012، ص 30.

[2].نذير بوسهوة و علي مكيد، **دور إدارة المعرفة في تعريز أداء المؤ سسة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع المجلد الأول، 2014، ص 157.

[3].امنصور حامد المحمود وثناء عطية فراج، **المراجعة الإدارية وتقييم الأداء**، جامعة القاهرة التعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1994، ص 30.

- كما أن تقييم الأداء هو: "جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف، بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة"[1].
- هو عملية قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالمعايير التي سبق تحديدها والمستمدة من الأهداف المتوقعة وتحديد الانحرافات، ووضع الخطط اللازمة لتحسين الأداء[2].
- عملية التقييم هي عملية دورية تمجع بين الرئيس المباشر ومرؤوسيه، حيث يتم فيها استعراض وتقييم النتائج المحققة، إضافة إلى المحاور حول التنمية الفردية الوظيفية لشاغل الوظيفية[3].
- هو القياس، والحساب، والحكم، وعليه فإن الأدء يمكن فهمه من خلال نتائج نوعية لنشاطات معينة، فالأداء مؤشر الكفاءة والفعالية[4].

مما سبق ذكره يمكن أن نستنتج إن عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة، فهي تعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية، ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط ومن ثمة إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرار.

ثالثا:أهمية تقييم الأداء:

تحضى عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية بأهمية كبيرة يمكن إبرازها فيما يلي[5]:

- يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية الرقابة.

---

[1]. نور الدين بن عمارة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة لينذ غاز الجزائر، وحدة ورقلة (2005/2009)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 13.14.

[2]. مجيد الكوفي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأدرن، 2007، ص 31.

[3]. توفيق محمد عبد المحسن، **التقييم والتميز في الأداء**، دار الكتاب الحديث، جامعة الزرقاء، بغداد، العراق، 2006، ص 3.

[4]. موسى محمد أبو حطب، **فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستار، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 18.

[5].زينة قمري، واقع **استخدام الأساليب الكمية في تقييم الأداء الوظيفية المالية للمؤسسات الميكانيكية**، للدراسة عبارة عن مداخلة، جامعة سكيكدة، الجزائر، (د.ت) موقع وتاريخ التحميل:

http// : www.vantkji.com // media/2056/F264. Doc consulte le 20/05/2021 a 20 :25.

- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلّها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة.
- معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات خلال السنة المالية.
- يبين تقييم الأداء في البنوك التجارية قدرة البنك على تنفيذ ما خطط له من أهداف لها، مما يعزز أداء البنك التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك التجاري ضمن إطار البيئة التي يعمل فيها، ومن حيث تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك.
- يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة.
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة.
- يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة.

يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء، التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعية والمرسومة، إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يمكن إيجازها في النقاط التالية[1]:

- كشف بعض المشكلات الإدارية والتنظيمية، حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير الكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية.
- تقدير صلاحية أنظمة شؤون العاملين الأخرى، إذ تعتبر عملية تقييم بمثابة اختبار لمدى سلامة ونجاح الطرق المستخدمة في الاختيار والتعيين.
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يطلع فيها، من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.
- تنشيط أجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقويم الأداء فيكون بقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية واجازها لأهدافها المرسومة كما

[1]. موسى محمد أبو حطب، مرجع سبق ذكره، ص 19.

هو مطلوب حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والاقتصادية والمالية لمختلف الوحدات الاقتصادية.

- العمل على الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية يتم عادة من خلال التوسع وإقامة المنظمات الجديدة.

ثالثا: أسباب تقييم الأداء.

يمكن انجاز أسباب تقييم الأداء فيما يلي[1]:

- مساندة القرارات الإدارية وتوفير التوثيق.
- إمداد العاملين بتغذية عكسية عن الأداء.
- ضمان عدم اهمال العامل والتنبؤ بقدراته (المساعدة في استخدام القوى البشرية).

المطلب الثاني: القواعد الأساسية لتقييم الأداء.

لضمان نجاح عملية تقويم الأداء المالي لا بد من توافر مجموعة من المتطلبات أو القواعد التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية من مراعاتها. وتتمثل القواعد الأساسية لتقييم الأداء فيما يلي[2]:

1. **تحديد الأهداف:** هي الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء لذا يجب على المؤسسة تحديد أهدافها ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها، ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية إنما ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها، ولا يقتصر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية إنما تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية.
2. **وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل:** بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلا، يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها، ويتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة.
3. **تحديد مراكز المسؤولية:** حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام البنك مسؤول خاص من أجل الرقابة والإشراف في عملية تقييم الأداء، هنا تتطلب إيضاح اختصاصات كل من مركز مسؤولية،

[1]. مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 31.

[2]. عمر تيمجغدين، **دور إستراتيجية التوزيع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص ص 62-63.

وكذلك تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.

4. **تحديد معايير ومؤشرات واضحة الأداء:** وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها وهي أكثر صعوبة في الوقت نفسه وهذا في ظل وجود عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينها[1].

المطلب الثالث: طرق تقييم الأداء وأهم مراحله.

لتقييم الأداء مكانة متميزة لما لديه من أهمية بالغة في تحديد كفاءة المنشاة ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة معتمدا في ذلك طرق ومراحل معينة:

أولا: طرق تقييم الأداء.

يمكن تقييم الأداء من خلال مجموعة من الأنظمة ومن أبرزها ما يلي[2]:

- **نظام الموازنات التقديرية:** هناك عدة تعاريف متعلقة بالموازنة التقديرية من بينها أنها أداة مساعدة لتوضيح الصورة التي تكون عليها أنشطة المنشأة الاقتصادية لما يتضمنه من أسس عملية وواقعية، كما عرف أيضا بأنه أسلوب للتقدير يقوم بترجمة القرارات المتخذة من طرف الإدارة باشتراك المسؤولين إلى برنامج أعمال تسمى بالموازنات.
- **نظام محاسبة التكاليف المعيارية:** يقتضي هذا النظام إجراء مقارنة بين ما يحقق فعلا من كمية وقيمة عناصر التكاليف وما يحدد من قبل وتقييم الأداء من خلال تحقيق الفرق بين الكلفة الفعلية والكلفة المعيارية التي أصبحت وسيلة شائعة للتعرف على مواطن القوة والضعف في الأداء، فهي طريقة موجهة إلى المستقبل وبالتالي اتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة والسليمة عند القيام بالأنشطة أو الأعمال.
- **نظام الإدارة بالأهداف:** ويكون ذلك من خلال اعتماد الإدارة بالأهداف حسب المراحل التالية:

*تحديد الأهداف لكل نشاط أو مجموعة وكذلك المؤشرات لقياس أساس انجازها.

*تتبع نسب تحقيق الأهداف ومنح المكافآت والعلاوات على أساس هذه النسب.

*تقييم الأهداف وإعادة تحديدها في ضوء نسب تنفيذ الأهداف والظروف المستجدة.

---

[1]. عمر تيمجغدين، المرجع السابق، ص 63.

[2]. فركوس محمد، **الموازنات التقديرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 04.

ثانيا: مراحل تقييم الأداء.

يتطلب اتباع مراحل عملية تقييم الأداء من خلال عدة مراحل نوردها في النقاط كما يلي[1]:

أ. تحديد النشاط المراد تقييمه:

تحتاج الإدارة العليا والإدارة التنفيذية إلى معرفة تحديد النتائج المحققة والأنشطة والعمليات من التنفيذ الفعلي للبرامج والسياسات والاستراتيجيات والخطط ومتابعتها وتقييمها، والتركيز على كل نشاط خاضع للقياس خاصة العناصر الأكثر أهمية.

ب. التخطيط:

يتم فيه إعداد جميع القوائ التقديرية والموازنات، وتحديد الأساليب والأدوات والمعايير والطرق التي سيتم استخدامها في التقييم، وتحديد جميع المراكز المسؤولة عن عملية التقييم والأهداف المستقبلية المتوقعة.

ت. وضع معايير الأداء:

تعتبر معايير الأداء المستخدمة في قياس المستوى المحدد من قبل الإدارة من كنموذج لتقييم الأداء، ومعايير الأداء تعبر عن تفاصيل الأهداف الاستراتيجية، وعن مدى تحقيقها بالشكل الملائم، وبالتالي تسمح بتقبل الانحرافات الواقعة ضمن هذه الحدود.

ث. قياس الأداء:

هي عملية جمع المعلومات التي تمثل الأداء الفعلي للنشاط أو للأفراد، وقياس الأداء الفعلي عموما لا بد أن يشمل كلا الجانبين الكمي والنوعي، ويمكن تمثيل مقاييس الأداء بوحدات كالساعات، والأمتار، وعدد التقارير، وعدد الأخطاء، وعدد العاملين المؤهلين...، حيث يمكن لهذه المقاييس أن تبين الانحراف في العملية أو الإنحراف في المواصفات التصميمية.

ج. اتخاذ الإجراءات التصحيحية:

وهي آخر هذه المراحل التي يقوم بها البنك كما يلي:

- تطابق الأداء المخطط مع الأداء الفعلي في هذه الحالة.
- وجود بعض الانحرافات عن الأداء المخطط، وفي هذه الحالة لا بد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية، من أجل ذلك نقوم بالبحث عن الأسباب التي أدت إلى الانحرافات، من خلال التشخيص التام لعدة

[1]. بوعتروس عبد الحق، **معايير تقييم الأداء للمؤسسة الصناعية العامة في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة عنابة، الجزائر، 1992، ص 49.

جوانب مختلفة، وبالتالي العمل على تصحيحها وعلاجها بعد الكشف عن الأسباب الحقيقية، ويقوم البنك بتحديد أهداف واقعية في المستقبل وتعديل الأهداف والأسباب.

المبحث الثاني: المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية.

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقويم الأداء المالي في البنوك، فنجاح عملية التقويم يعتمد بدرجة كبيرة على درجة ملائمة المؤشرات وقدراتها على قياس أداتها المالي بشكل سليم، وتقييمه لكشف مختلف نقاط القوة والضعف في المركز المالي لهذه المؤسسات المالية مما يساعدها في عملية اتخاذ القرارات، وللوقوف على مؤشرات تقييم المالي في البنوك التجارية، تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: أقسام ومجالات تقييم الأداء.

تهتم عملية تقييم الأداء في تقييمها عدة أقسام ومجالات كما يلي:

1. أقسام تقييم الأداء:

لتقييم الأداء عدة أقسام نذكر من بينها[1]:

أ. تقييم الأداء المخطط:

تعتمد عملية تقييم الأداء على مدى تحقيق الأهداف الموضوعية والمخطط لها، وذلك بمقارنة المؤشرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعية مع المؤشرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية معينة ودورية، يمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية، ومن الممكن أن تكون لفترات زمنية متوسطة المدى، أي من ثلاث سنوات إلى خمسة سنوات، وهذا ما يفسر مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطتها.

ب. تقييم الأداء العام أو الشامل:

هذا النوع من التقييم يهتم بجوانب والأنشطة باستخدام جميع المؤثرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم، وهذا بإعطاء أوزان لأنشطة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا مناسبا، وباستخدام هذه الأرجحيات ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم توصيل إلى درجة التقييم الشامل.

[1]. فركوس محمد، **الموازنات التقديرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 04.

ج. تقييم الأداء الفعلي:

يتم تقييم الأداء الفعلي لكافة الموارد المتاحة سواء كانت مادية منها أو بشرية، وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض من أجل التعرف على جميع الاختلالات التي تحدث، وقياس درجة توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا يتطلب تحليل لمؤشرات الفعلية للسنة المالية المعينة، ودراسة تطوراتها، حيث يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس البنك.

ح. تقييم الأداء المعياري أو القياسي:

يتم فيها مقارنة جميع النتائج الفعلية مع النتائج المعيارية، حيث تأخذ نوعين من المقارنة، يتم المقارنة عن طريق مقارنة النتائج المحققة لمختلف الأنشطة مثلا: الأرباح والقيمة المضافة مع النتائج المعيارية التي كانت مقياسا للحكم، وتوضح الأرقام المعيارية على اعتبار مجموعة من الشروط منها الإمكانيات والقدرات، عن طريق مقارنة النسب أو معدلات الفعالية مع النسب والمعدلات المعيارية.

2. مجالات تقييم الأداء:

يمكن تمييز ثلاث مجالات أساسية لعملية تقييم الأداء والتي يمكن حصرها فيما يلي[1]:

أ. تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفا منها:

في هذا المجال يمكن تقييم النتائج المترتبة عن التنفيذ، للتأكد من التأثيرات الاقتصادية وتطوراتها، التي حدثت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستهدف منها، كذلك يتم اكتشاف نقاط الضعف مواجهتها والحد منها.

ب. مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها:

بعد تحديد ووضع الخطط من طرف البنك يتوجب عليه متابعتها، من خلال ما تم تحقيقه من أهداف وفقا لمواعيد محددة، وهذا معناه مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المخططة، وبالتالي مراقبة تنفيذ الأهداف في فترات زمنية متقاربة لتدارك أي اختلاف في الوقت المناسب.

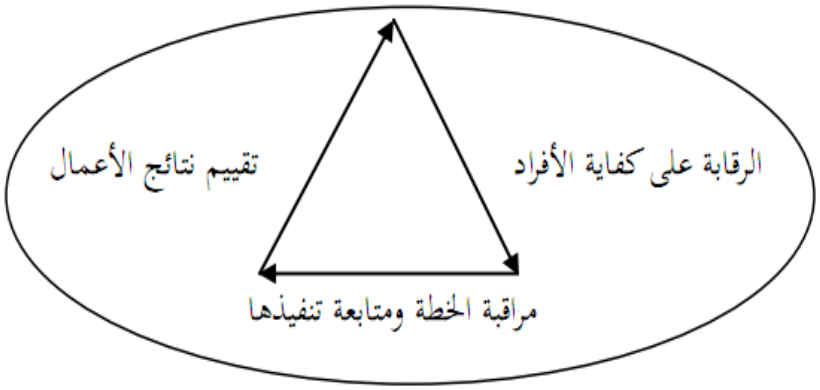
ت. الرقابة على كافة الأفراد:

قيام البنك بالتأكد من مختلف أوجه نشاطاته وتنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاية، حيث تقوم بالرقابة على كفاية الأداء وتقييمه والعمل على تحسينه لما له من أهمية بالغة له.

[1]. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، **دار المحمدية العامة**، الطبعة الثانية، الجزائر، 2000، ص 164.

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح مجالات تقييم الأداء في الشكل أدناه كما يلي:

الشكل رقم (1-1) مجالات تقييم الأداء



المصدر: منصور حامد المحمود وثناء عطية فراج، المرجع السابق، ص 76.

المطلب الثاني: عناصر تقييم الأداء.

تمر عملية تقييم الأداء الناجح بجملة من العناصر الأساسية وهي[1]:

أ. تقييم الأداء الاقتصادي:

يهتم هذا العنصر باستغلال جميع الموارد بأقل تكلفة ممكنة مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر الجودة والنوعية المناسبة حسب الهدف المسطر من قبله.

ب. تقييم الكفاءة:

يمكن اعتبار الكفاءة على أنها كمية المخرجات لكل وحدة من المدخلات، وبالتالي تقييم الكفاءة يعرف بأنه نسبة أو معدل قياس مادي للمخرجات من السلع والخدمات الناتجة عن العمليات التشغيلية للنشاط أو البرنامج المنسوب إلى تكلفة النشاط أو تكلفة البرنامج.

ج. إجراءات التقييم:

يتبع إجراءات معينة في تنفيذ هذه العملية، وأهم إجراء هو المقابلة مع الأفراد العاملين لإمدادهم بالمعلومات التي تهمهم والتي تفيدهم في تحسين أدائهم مستقبلا وهذه المقابلة تدعى بمقابلة التقييم.

[1]. فلاح حسن الحسني، ومؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك (مدخلكمي واستراتيجي معاصر)**، دار وائل للنشر، عمن، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 222-227.

ح. تقييم الفعالية:

يسعى تقييم الفعالية إلى ربط العلاقة بيم المنتج والأهداف، وقد ارتبط تعريف الفعالية بالتوصل إلى تحقيق الوحدة من خلال قياس درجة نجاحها، والحصول على المنافع بنفقات أقل، أي انجاز الأهداف المسطرة كما هو مخطط له.

خ. فترة ووقت التقييم:

ليس من السهل تحديد فترة وقت تقييم الأداء بالنسبة للعاملين ولكن من الممكن الاعتماد على أداء المستشارين في مجال إدارة الأفراد، وعندما يزود الأفراد بالتغذية العكسية أو الرجعية عن نتائج التقييم وتشخيص نقاط الضعف لديهم ويتم إرشادهم وتوجيههم من قبل الغدارة لمعرفة تعديل سلوكهم ورفع كفاءتهم وفعالية أدائهم.

د. تقييم البيئة:

يهتم هذا العنصر بالحفاظ على البيئة والمناطق الجغرافية، وهذا من خلال تقييم مدى تحقيق البنك للفوائد والمافع المحيطة به، وكذلك دراسة كل العوائق السلبية والمؤثرات والأسباب المحتملة التي تؤثر بها على البيئة[1].

المطلب الثالث: قواعد عملية التقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والصعوبات التي تواجهها.

تعتبر عملية تقييم الأداء من العمليات الهامة داخل المنظمة على جميع مستوياتها إبتداءاً من الإدارة العليا وانتهاءاً بالعاملين في الأقسام والوحدات،ولكي تتحقق عملية التقييم يتطلب وجود قواعد ومراحل يجب الالتزام بها من أجل تفادي مجموعة من الأخطاء التي قد تحث أثناء أو بعد عملية التقييم.

أولا: القواعد الأساسية لتقييم الأداء.

تتمثل قواعد عملية تقييم الأداء فيما يلي[2]:

1. **جمع المعلومات:** تعتبر المعلومات شيء ضروري وموردا أساسيا في عملية التقييم، ويمكن الحصول على المعلومات من ثلاث مصادر وهي:

[1]. فلاح حسن الحسني، ومؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[2]. إدريس ثابن عبد الرحمان، والمرسي جمال الدين محمد، **الإدارة الاستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 487.

- **الملاحظة الشخصية:** تتمثل في نزول الملاحظين إلى ميدان العمل والملاحظة شخصيا ما يجري فيه، حيث يشعر هنا المسؤولين بالرضا على قيامهم بالملاحظة فهذه الطريقة تعتبر من أقدم الوسائل.
- **التقارير الشفوية:** تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تكون بين الرئيس ومرؤوسيه، وعموما هذا المصدر من المعلومات يتعتبر أحسن من الملاحظة.
- **التقارير الكتابية:** تقدم التقارير الكتابية معلومات ومعطيات كاملة في شكل إحصاءات مفصلة، ومن مصادر المعلومات الكتابية نجد: الميزانية، جدول حسابات النتائج...الخ.

2. **قياس الأداء:** هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، حيث تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها وذلك من خلال اختيار لمجموعة مؤشرات ومعايير.
3. **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:** في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة، وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وأن أسبابها قد حددت والحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت والخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل..
4. **تحديد المسؤولية ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** والتي حدثت في الخطة الإنتاجية، وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة.

ثالثا: الصعوبات أو الأخطاء التي تواجه عملية تقييم الأداء.

غالبا ما تكون الأخطاء نابعة إما من المقوم للأداء أو نظام التقييم في حد ذاته، والتي تؤثر على نجاح عملية التقييم.

1. الأخطاء المتعلقة بالمقوم (القائم بالتقييم):

ومن بين هذه الأخطاء نجد[1]:

- **الانطباع الشخصي:** والذي يمثل في حكم المقوم على الفرد العامل بحكم مسبق قبل إجراء عملية التقييم سواء بالسلب أو الإيجاب.

[1]. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002/2001، ص ص 16-17.

- **شخصية القائم بتقييم الأداء:** إما أن يكون متساهلا أو متشددا أثناء عملية التقييم وهذا يؤثر على عملية التقييم.
- **التحير الشخصي:** والذي يتمثل في ميل المقوم إلى بعض العمال لأسباب تكون خارجة عن عمله، سواء كانت هناك علاقة شخصية أو اجتماعية بين العامل والقائم ومن بين هذه العلاقات نجد مثلا: الزمالة والصداقة والعلاقات العائلية...الخ.
- إعطاء المقوم تقديرات لسلوك وأداء العامل في الفترة الأخيرة و'هماله لسلوكه وأدائه قبل ذلك.
- عدم اهتمام الرؤساء بإعداد التقارير عن تقييم أداء مرؤوسيهم، أي عدم القيام بوظيفة التقييم بأكمل وجه، وهذا يدخل في اللامبالاة.

ثانيا: أخطاء متعلقة بنظام التقييم.

ومن بين الأخطاء المتعلقة بنظام التقييم والتي تؤثر على عملية تقييم الأداء ومنها[1]:

- عدم وجود معدلات ومعايير واضحة ودقيقة تساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.
- عدم كفاءة نماذج التقييم: فوجود نماذج معقدة وغامضة يؤدي إلى تهرب المقومين من إعـــــــداد عملية التقييم.
- استخدام طريقة للتقييم موحدة وهذا خطأ حيث وجود طريقة موحدة لا يتناسب مع كل الوظائف والمهن داخل المؤسسة.
- قلة المتابعة من طرف الجهات التي توضع نظام تقييم الأداء.

[1]. عادل عشي، المرجع السابق، ص 17.

خلاصة الفصل:

إن عملية تقييم أداء البنوك فتعرف بأنها عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة، وهناك من يرى أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخر جاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة.

إذن عملية تقييم أداء البنوك هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى قياس النتائج المتحققة من طرف البنك باستخدام وسائل وأساليب مختلفة وفي ضوء معايير محددة، مما يتيح ويساعد في الحكم على فعالية وكفاءة البنك.

الفصل الثاني:
نماذج تقييم الأداء باستخدام نموذج camels

تمهيد:

للمصاريف دور كبير في الاقتصاد الوطني والعالمي لذلك اهتمت جميع الدول بالعمل على اكتشاف الأزمات المصرفية قبل حدوثها، وذلك من خلال عدة أنظمة للرقابة المصرفية وتقييم الأداء للمصاريف ووضع مجموعة من المعايير الدولية يجب على ال المصاريف الالتزام بها، وقام الباحث باختيار أحد أهم أنظمة تقييم الأداء المستخدم من قبل أكثر السلطات الرقابية المصرفية في العالم وهو نظام *camels*، حيث أنه نظام أثبت فعاليته ويمتاز بسهولته وقدرته على إظهار نقاط الضعف والقوة في المصارف وبشكل فعال، ويساعد الجهات المختصة في الكشف المبكر عن المصارف الضعيفة أو التي تكون على وشك الانهيار والإفلاس لدعمها، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتفادي هذا المصير، ومن خلال هذا الفصل سوف نتصرق إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: نموذج camels.**
- **المبحث الثاني: نظام camels لتقييم الأداء في البنوك التجارية.**

المبحث الأول: نموذج camels.

يعد معيار *camesl* إحدى المؤشرات لقياس وتقييم أداء البنوك، ولذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأته وتعريفه، وأهم معاييره.

المطلب الأول: نشأة وتطور طريقة *camels*.

بدأ استخدام طريقة *camels* في بداية 1980 من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر *camels*، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها مند 1929م، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصاريف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هده الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصاريف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هده الطريقة على تحديد درجة المخاطرة، بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار *camels* ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية[1].

تم استخدام نظام *camels* لأغراض الرقابة الميدانية (On-sit examaination rating) وفي عام 1985 بدأت مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية في تطبيق نظام cael لأغراض الرقابة المكتبية (Off-site supervisory bang system) ثم تم سحبه في عام 1999[2].

---

[1].–*gunter capelle –blancard , thiery chauveau, l'apport de modèle quantitatifs à la supervision bancaire en Europe, revue française d'Economie , vol 19 N1 2004 , p 78.*

[2].عبد القادر زيتوني، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم الأداء**، جامعة الجزائر، 2009، ص 6.

وفيما يتعلق بنظام التصنيف camels فقد تم تنبيه في 1979 من قبل مجلس مراقبة المؤسسات المالية الفيدرالي، وبعد عدة سنوات أثبت بأنه أداة إشرافية ورقابية فعالة لتقويم السلامة للمؤسسات المالية على أساس موحد، وكان النظام ابتداء يشمل خمسة عناصر ضمن مصطلح نظام camels، وفي عام 1997 تم إضافة العنصر السادس له وهو عنصر الحساسية إلى مخاطر السوق فأصبح يطلق عليه نظام التصنيف camels [1].

المطلب الثاني: تعريف معيار *camels*.

سنذكر أهم التعاريف حول هذا المعيار:

- يعرف مؤشر *camels* بأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه، و يعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني[2].
- تتمثل طريقة *camels* في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار *camels* والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات3.
- يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الريع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار *camels* هي كفاية رأس المال، جودة المنتجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق[4].

---

[1]. علي عبد الله شاهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camelsلدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود)**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005، ص 18.

[2]. علي عبد الرضا حمودي ، مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق) 2003 ــ2009 ، ص 6.

[3]. شوقي بورقبة ، **طريقةcamels في تقييم أداء البنوك الإسلامية** ،تفرغ علمي بمركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز،جدة، السعودية، سنة النشر مجهولة ، ص 2.

[4]. عبد القادر زيتوني، المرجع السابق، ص 7.

موقع و تاريخ التحميل:

www.kantakji.com/figh/files/banks/545cached similar .consulté le 20.03.2014 à18:35

- يعرف أيضا: "على أنه نموذج يقوم على نتائج الفحص الميداني (الرقابة الميدانية)، ويقوم على معيير رقابية تغطي خمسة مناطق رئيسية في البنك، ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق.

ومن خلال التعارف السابقة نستنتج أن طريقة camels على أنها طريقة سريعة للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني[1].

المطلب الثالث: مميزات وعيوب نموذج camels.

1. مميزات طريقة التقييم camels:

يمكن تلخيص أهم مميزات وعيوب نموذج معيار camels فيما يلي[2]:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمس بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من أسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدى ولكل مجموعة متشابهة من البنوك، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

---

[1]. شوقي بورقبة، **طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، تفرع علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، دون تاريخ، ص 119.

[2]. سهيلة قطاف، **تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام تقييم المصرفي الأمريكي camels**، دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد 15، العدد 1، ص ص 200-201.

2. عيوب نموذج camels:

يمكن تلخيص أهم عيوب هذه الطريقة في النقاط التالية[1]:

- أعطى معيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.
- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعة متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النشب المستخدمة يعبر عن مجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.
- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصاريف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

المبحث الثاني: نظام تقييم الأداء حسب نموذج camels.

يعد هذا النظام من الأساليب الفعالة لتقييم أداء المصاريف وتحديد قوة ومتانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها ومن ثم مدى تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء المصاريف.

المطلب الأول: كيفية استخدام نظام تقييم الأداء camels.

يشمل نظام"camels"على العناصر الستة الرئيسية وهي[2]:

- كفاية رأس المال C.

---

[1].مالك الرشيد أحمد، **مقارنة بين معيار camels و cael كأداة حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35، 2005، ص 5.

[2]. *Methodes et systemes d'analyse et de prevention des risques au sein du Secretariat General De La Commission Bancaire" ،Étude du rapport annuel de La Commission Bancaire -Étude de La Commission Bancaire En France،1998،p:130*

- جو دة الأصول A.
- الإدارة M.
- الأرباح E.
- السيولة L.

هذه المكونات موزعة سلميا من 1 إلى 5، يمثل 1 أعلى تصنيف (أحسن أداء) وتمثل 5 أدنى تصنيف (أضعف أداء) وتصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة على النحو التالي[1]:

1. تصنيف البنوك وفق التقييم المصرفي الأمريكي *CAMELS*:

الجدول رقم (2–1): يمثل تصنيف البنوك حسب نظام *CAMELS*.

النسبة الإجمالية	تصنيف البنك
1.4-1	قوي
2.4-1.5	مرضي
3.4-2.5	معقول
4.4-3.5	هامشي
5-4.5	غير مرضي

Resource:Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi,"Predicting Bank Failure: 2009)",Journal ofBusiness StudiesQuarterly,Volume 4,Nember 3,2013 ,p: 165.

توزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار المذكور ويعتمد التصنيف على 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية، بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، يتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدى وفق المجوعة التي ينتمي إليها[2].

[1]. *Beverly J. Hirtle and Jose . p "Supervisory Information and the Frequency of Bank Examination" FRBNY Economic Policy ReviewGunterCapelle-Blancard, April 1999,p:04*

[2]. *Gunter Capelle-Blancard, Thiery Chauveau,"L'apport des modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe", Revue française d'économie , Vol19, N°1 , 2004, p : 78.*

1. الإجراءات الرقابية التي تتخذ على درجة التصنيف:

وبعد حصول البنك على درجة تصنيف معينة يتم وصف حالة البنك حسب درجة تصنيفه كما يلي:

الشكل رقم (1-2) يبين وصف حالة البنك حسب نظام CAMELS.

تصنيف مكونات CAMELS	وصف حالى المؤسسة المالية
آمن وسليم 1/.المؤسسات المالية في حالة سليمة في جميع النواحي وعموما فالمكونات الفرية بين 1 أو 2 2/. المؤسسات المالية نسبيا، عموما المؤسسة المالية ليس لها مؤشرات فرية أكثر من 3. **غير مرضي** 3/.تتطلب المؤسسة المالية بعض الإرشادات الرقابية في واحد أو أكثر من مجالات النظام. 4/.تتميز المؤسسة المالية بوضع غير آمن وسليم بسبب وجود مخاطر مالية أو أوجه القصور الإدارية التي تؤدي إلى الأداء غير المرضي. 5/. تتميز المؤسسة المالية بوضع غير آمن وسليمة للغاية، المؤسسات في هذه المجموعة تشكل خطر كبير على صندوق التأمين على الودائع واحتمالات إفلاس كبيرة.	

***Resource**: R.Alton and al, "Coulda CAMELS downgrade model improve off sitesurveillance", federal reserve bank of S.T Louis, USA, January-February, 2002, p:48*

يوضح الشكل أهم الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف التي تمنح للبنك حيث أن:

- البنك الذي مصنف برقم 1: سليم من كل النواحي ولا يتخذ في حقه أي إجراء رقابي.
- أما البنك الذي مصنف برقم 2: فهو سليم نسبيا ويتطلب معالجة السلبيات.
- في حين أن البنك مصنف برقم 3: يظهر عناصر ضعف وقوة ويتطلب رقابة مستمرة.
- أما البنك المصنف برقم 4: فهو وضعية خطرة قد تقوده إلى الفشل ويتطلب برنامج اصلاح.
- بينما البنك الذي يصنف برقم 5: فهو في حالة خطرة جدا يتطلب رقابة دائمة.

المطلب الثاني: أهم معايير نموذج *camels*:

يشمل نظام CAMELS لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال العناصر الستة المكونة له على العديد من المؤشرات والنسب التي يمكن من خلالها تقييم كل عنصر على حدى، لذا سندرس كل معيار من المعايير الستة مفصلة وكيف يتم التقييم الفردي لكل معيار بناء على نظام CAMELS وأهم المؤشرات

والنسب التي يعتمد عليها في دراسة كل معيار، بالإضافة إلى توضيح نقاط القوة والضعف التي يشتملها المعيار وذلك من خلال درجات التصنيف المعتمدة.

1. **كفاية رأس المال *Capital Adequec***: تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في واجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة[1]، و من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:
   - نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر.
   - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

يمكن تصنيف كفاية رأس المال وفق لنظام التقييم المصرفي CAMELS على النحو التالي:

التصنيف	وصف حالة رأس المال
1	– أداء قوي للأرباح. – النمو الجيد للأصول. – خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها. – معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة (معقولية توزيع الأرباح: تعطي عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب). – الحجم المنخفض للأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.
2	–لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله (1) حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، فعلى سلبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويمر نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبيا، فضلا عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال، ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كثب.

[1]. سعاد عبد الفتاح وآخرون، **قياس كفاية رأس المال للمصارف الأهلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الرابع والثلاثون، 2013، ص 27.

3	- يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب إشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة أو المساهمين للقضايا ذات الشأن، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال، فضلا عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله، وهي في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما يعكس سلبا على قدرة المصرف والمساهمين في تلبية متطلبات اللازمة لتدعيم رأس ماله.
4	-يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر اللازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية، حيث يكون لدى المصرف مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية، وتحقيق نتائج سلبية في ربحيته، وبناءا على ما سبق فقد يعاني المصرف أو لا يعاني من تلبية المتطلبات التنظيمية، ولكن من الواضح عدم وجود كفاية رأس المال، فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراء فوريا لتصحيح الاختلال، فإنه يتوقع الأسعار الوشيك للمصرف، مما يتطلب إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.
5	-تعتبر معسرة بحيث تتطلب 'شرافا رقابيا قويا لملافاة خسائر المودعين والدائنين، حيث إن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الاقراض تقلرب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

المصدر: علي عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص ص 21-22.

2. مؤشرات جودة الأصول *assets quality* :

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول ، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول و صعوبة تسييلها، وإن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن

تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهانات والتجارة بالمشتقات[1].

إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين:

أ المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقترضة:

- **التركيز الائتماني القطاعي:** - الاقتراض بالعملة الأجنبية؛ - القروض غير العاملة؛ - القروض للمؤسسات العامة الخاسرة؛ -مخاطر الأصول؛ - الإقراض المرتبط؛ - مؤشرات الرفع المالي.

ب. مؤشرات المؤسسة المقرضة:

- جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة؛ - نسبة الدين إلى حقوق الملكية؛ - ربحية قطاع الشركات؛ -المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية؛ - مديونية القطاع العائلي.

ويمكن أن نصنف أصول البنك على النحو التالي:

التصنيف	وصف حالة جودة الأصول
1	- نصف الأصول المتعثرة بالنسبة لرأس المال من **2%** أو3% . - إبقاء القروض التي فات موعد تسديدها أو تم تمديدها تحت الرقابة من قبل وحدة خاصة وفق القانون. - التركيز الجيد للائتمان والقروض المقدمة للموظفين بما يعطي حد أدنى للمخاطر. - التسيير الجيد لمحفظة القروض ووجود رقابة فعالة على المشاكل المتعلقة بالقروض. - تفتقد الأصول غير الإئتمانية على تهديدات بالخسائر.
2	يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول من الصنف (1) ولكن يشهد نقاط ضعف في بعض العوامل السابقة، فال'دارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة، يشهد البنك خسائر في الأصول لا تتجاوز 10% من مجموع الرأسمال، مع ذلك يتصف البنك بالمؤشرات التالية: - يشهد البنك اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم

[1]. أحمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام تقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، ص ص 64-65.

	تمديدها أو في مستوى مخصصات الخسائر المكونة لمواجهتها. - توجد ضعف في معايير إدارة الائتمان والإجراءات الرقابية الخاصة به. - وضع بعض الاهتمام التنظيمي للقروض المقدمة للموظفين ولكن يستطيع البنك تصحيحها بسهولة. - انخفاض عائد الأصول غير الائتمانية والذي ينجم عنه بعض الأخطار دون أن يشكل تهديد بالخسائر.
3	يظهر البنك ضعفا في العديد من المؤشرات أكثر من الصنف (2) يستدعي من الإدارة اتخاذ خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف بـــ: - يعاني البنك من ارتفاع مستوى الائتمان المتعثرة أكثر من المستوى العادي. - سوء تسيير معايير منح الائتمان. - سياسات وإجراءات منح الائتمان لا تدار بدقة. - منح قروض للموظفين بشكل غير ملائم. - تركيز غير عادي للمخاطر في الأصول غير الائتمانية ويمكن حصول تهديدات بحدوث خسائر.
4	البنك يعاني من مشاكل وضعف في رأس المال ويتطلب ذلك دعم لمواجهة المخاطر، كما يتصف بـــ: - حجم كبير للخسارة في القروض. -زيادة متواصلة لمستوى الخسائر في القروض والنتيجة تزايد حالات عدم القدرة على السداد. -زيادة القروض المتعثرة و القروض المشكوك فيها والتي تركز تهديدات على رأس المال. -تركز عالي للتهديدات بحدوث خسائر في الأصول غير الائتمانية تأثر على رأس المال والنتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالإلتزامه. -افتقار البنك لسياسات وإجراءات ملائمة.
5	- نسبة الأصول المتعثرة إلى رأس المال تفوق 50%. - عدم إمكانية العمليات التسييرية في إصلاح البنك. - يحتاج البنك إعادة النظر في العديد من التنظيمات لمنع خسارة رأس المال وحماية المودعين والمقترضين. - تطبيق قانوني من قبل البنك المركزي وإرسال مراقبين لتقدير حجم المشاكل والتحكم في البنك.

المصدر: أحمد نور الدين الفرا، المرجع السابق، ص 65-66.

3. مؤشرات سلامة الإدارة management :

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا:_ أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية و ليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها[1].

- معدلات الإنفاق؛ - نسبة الإيرادات لكل موظف؛ - التوسع في أعداد المؤسسات المالية.

ويمكن أن نصنف جودة الإدارة على النحو التالي:

الجدول رقم (2-3): تصنيف جودة إدارة البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS

التصنيف	وصف حالة جودة الإدارة
1	- قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات. - الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية. - مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل. - دقة وملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي. - مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على إدارة المخاطر. - لا يتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية. - يعمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية والهيئة العامة والمساهمين معا بصورة وثيقة. - تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي.
2	- لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف (1) حيث تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة، وأن تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبيا بالإضافة إلى توفر العناصر الأخرى السابق ذكرها، وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية.
3	تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة حيث تتصف عادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف

[1]. عاشوري صوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص ص 101-102.

	للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة.
4	تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة إذا ما تفشت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تمر الأداء المالي لدرجة احتمال أن يواجه البنك الأعسار.
5	الإدارة غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراء رقابيا فوريا حيث تظهر هذه الإدارة عيوبا في معظم العوامل المذكورة أعلاه ويعاني البنك من ضعف شديد في أدائه المالي، مما يستوجب الأمر على البنك المركزي فرض الوصاية على الموجودات وإجراء التغير الفوري للإدارة.

المصدر: عاشوري صوري، المرجع السابق، ص 102-103.

4. مؤشرات الإيرادات والربحية eranings:

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات و المؤسسات المالية ، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر . هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها:

- العائد على الأصول؛ - العائد على حقوق الملكية؛ - معدلات الدخل والإنفاق؛ - المؤشرات الهيكلية .في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة[1].

ويمكن أن نصنف ربحية البنك على النحو التالي:

الجدول رقم (2-4): تصنيف ربحية البنك وفق نظام التقييم المصرفي camels.

التصنيف	وصف حالة جودة الإدارة
1	- يوفر الدخل الكافي تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي لنمو رأس المال ودفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين. - سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل غير التقليدية. - الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.

[1].أحمد علي ديغم، **اقتصاديات البنوك، مكتبة مديولي**، القاهرة، مصر، ص ص 75-98.

	- نسبة الربحية بالعادة تفوق 1%.
2	- يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة، ويوفر نمو لرأس المال ويدعم حصص أرباح معقولة، إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح على ال'دارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية. - وتكون نسبة الربحية 1% أو قريبة منها (بين 075%و01%).
3	تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة وقد يشهد المصرف انخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها مما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة، وتبلغ نسبة الربحية هنا بين 0.5% و0.75%الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ ال'دارة الخطوات المناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.
4	يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكن غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسائر في رأس المال، ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات، كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العملات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية. وتكون نسبة الربحية هنا ما بين 0.25% و0.5% .
5	يشهد خسائر بصزروة تعرض ملائمة للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تسبب الإعيار الوشيك، وتبلغ نسبة الربح هنا أقل من 0.25% أو الدخول في الخسائر.

المصدر: أحمد علي ديغم، المصدر السابق، ص 98.

5. مؤشرات السيولة والتمويل Liquidity :

في الكثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى ا لمؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية[1]:

[1]. احمد نور الدين الفرا، المرجع السابق، ص 82.

- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية؛ - التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك؛
- نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية؛
- نسبة الودائع إلى القروض؛
- هيكل استحقاق الأصول والخصوم؛
- سيولة السوق الثانوية.

ويمكن أن تصنف سيولة البنك على النحو التالي:

الجدول رقم (2–5): تصنيف سيولة البنك وفق نظام التقييم المصرفي .camels

التصنيف	وصف حالة جودة الإدارة
1	- يوفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة ‘اى الطلبات غير المتوقعة. - محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة. - توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات. - امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الاقتراض بين المصالح لمقابلة احتياجات السيولة.
2	- له نفس خصائص التصنيف المذكورة ولكن المصرف يشهد نقاط ضعف في واحدة أو أكثر من تلك العوامل ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية، فعلى سبيل المثال قي يلي المصرف احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية أو التخطيط والرقابة أو الإشراف الفعال للعمليات، أو قد يشهد المصرف مشكلات في السيولة وقد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب، لكن تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات، أو قد تغفل الإدارة أو تتناول بشكل غير مناسب الاتجاهات السلبية، (وعلى سبيل المثال انخفاض مستوى الأصول السائلة، زيادة تقلب الودائع، وارتفاع درجة الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف...).
3	تظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل المذكورة، ويشير إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضا إلى تدارس لإدارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية الإلتزامات

	اليومية، ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بشكل مناسب للأمور الهامة.
4	يشهد مشاكل سيولة حادة مما يتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة.
5	يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الفورية من السيولة وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

المصدر: احمد نور الدين الفرا، المرجع السابق، ص 82.

6. درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Risk Market of Sensitivity:

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصي خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى ابه المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في نمالا يارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجالات[1].

[1]. ـــ يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels)على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،مجلة الباحث عدد 10 /2012 ، جامعة الأغواط، الجزائر ، ص 208ـــ 209.

ويمكن أن نصنف حساسية البنك لمخاطر السوق على النحو التالي:

الجدول رقم (2–6): تصنيف حساسية البنك لمخاطر وفق نظام التقييم المصرفي .camels

التصنيف	وصف حالة جودة الإدارة
1	– درجة تحكم في مخاطر السوق لديه كبيرة. – صافي أرباح البنك قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة. – مستوى الأرباح وملائمة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.
2	– لديه خصائص مشابهة للتصنيف (1) إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة.
3	تكون درجة التحكم لديه في مخاطر السوق منخفضة وتحتاج إلى تحسين كما أن أرباح البنك غير قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءمة رأس المال غير كافيين لمواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان الإدارة أو هيئة المساهمين الاجراءات التصحيحية المناسبة.
4	تظهر نقاط ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل البنك الوطني خاصة إذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم في مخاطر السوق.
5	يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الفورية من السيولة وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

المصدر: عاشوري صورية، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص 112.

المطلب الثالث: انعكاسات معايير التقييم البنكي camels على متطلبات الرقابة.

يتم من خلال نظام التقييم البنكي camels تقييم البنوك، مما يساهم ذلك في تفعيل الرقابة البنكية وتقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

أولا: المؤشرات الخاصة بالرقابة البنكية.

1. **المؤشرات الخاصة بالرقابة على التكاليف:** هدفها الرقابة على سلوك واتجاهات التكاليف خلال الفترات المالية المختلفة، وتحليل الأهمية النسبية لبنودها بالبنك، ومحاولة ترشيدها والسيطرة عليها.

وتتلخص هذه المؤشرات في[1]:

- **نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة:** نقص هذه النسبة يعني زيادة قدرة البنك على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرته على زيادة الأصول المنتجة، والعكس صحيح.
- **نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع:** توضح هذه النسبة أهمية الفوائد المدغوعة إلى جملة الأموال التي حصل عليها البنك من المصادر الخارجية (ودائع من الزبائن والبنوك). ونقص هذه النسبة يعني زيادة ربحية البنك، وزيادة قدرته على تخصيص أمواله في شكل قروض بشروط أفضل للزبائن، والعكس صحيح.
- **نسبة فوائد الودائع إلى إجمالي الفوائد المدفوعة:** تفيد هذه النسبة في التعرف على الأهمية النسبية لودائع الزبائن إلى إجمالي الودائع.
- **تكلفة الحصول على الودائع بأنواعها المختلفة:** ومن أهم مؤشراتها تكلفة الحصول على الودائع الجارية، تكلفة الحصول على الودائع الإدخارية، تكلفة الحصول على شهادات الإدخار، تكلفة الحصول على الودائع الآجلة، تكلفة الحصول على الأموال من النبوك الأخرى.
- **نسبة إجمالي التكاليف إلى الأصول المنتجة:** نقص النسبة يعني انخفاض إجمالي التكاليف الناتجة عن تخفيض الأموال واستثمارها، وهذا يعد في صالح البنك، والعكس صحيح.

[1]. صلاح الدين السيسي، **نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية (دراسات نظرية وتطبيقية)**، دار الوسام، الطبعة الأولى، لبنان، 1998، ص 254.

- **نسبة مخصصات خسائ القروض إلى إجمالي إيرادات التشغيل:** وتفيد هذه النسبة في تحديد قيمة الأموال التي تستقطع من أجمالي إيرادات التشغيل لتكوين مخصصات خسائر القروض... وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الخطر بما يلزم معه إدارة للأخطار الموجودة في محفظة القروض خاصة خطر عدم الدفع أو خطر الائتمان.
- **نسبة الأجور والمزايات العينة إلى إجمالي إيرادات التشغيل:** زيادة هذه النسبة تعني زيادة تكلفة عنصر العمل في عملية الإنتاج البنكي.
- **نسبة الضرائب إلى صافي الربح قبل الضرائب:** زيادة أو انخفاض هذه النسبة لا علاقة له بإدارة البنك حيث تعد الضرائب من القيود الإجبارية وتفرضها الدولة على جميع المؤسسات المالية.

2. المؤشرات الخاصة بالرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة للبنك:

توضح العلاقة بين مصادر الأموال وساتخدامها بهدف التوصل إلى مؤشرات للحكم على مدى ابعاد سياسة البنك في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي[1]:

- **انتاجية العمل بالبنك:** زيادة هذه النسبة تعني إدارة أفضل للعمالة.
- **قدرة العمالة على جذب الودائع:** زيادة النسبة تعني زيادة قدرة العمالة الدائمة على جذب ودائع الزبائن.
- **ربحية العامل للبنك:** زيادة كفاءة عنصر العمل والربحية للبنك، وهو دائما إلى زيادة البنك عند التفكير في تعيين عمالة جديدة حيث يتعين التأكد من زيادة ربحية العامل.
- **متوسط أجر العمل:** تكلفة عنصر العمل، حيث يسعى البنك التجاري دائما إلى زيادة الربحية مع تثبيت تكاليف عناصر الإنتاج خاصة تكلفة العمل.
- **العائد على الاستثمار من الأوراق المالية:** انخفاض معدل هذا العائد يعني انخفاض أهمية الاستثمارات في الأوراق المالية، ويتعين النظر في إعادة تشكيل محفظة الاستثمارات بالبنك بهدف تعظيم العائد النهائي المتوقع.

[1]. صلاح حسين السيسي، مرجع سابق، ص ص 257-258.

- **العائد على الاستثمارات في محفظة القروض:** يقيس هذا المؤشر كفاءة الأصول المنتجة في توليد إيرادات البنك، وزيادة المؤشر تعني زيادة المقدرة الإيرادية للأصول المنتجة وانخفاضه يعني انخفاض القدرة الإيرادية للأصول المنتجة.
- **نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع:** قياس قدرة البنك على توظيف الودائع، وهو يوضح حجم الأموال التي استخدمها ووظفها في البنك من إجمالي ودائع البنك، وزيادة المؤشر تعني زيادة قدرة البنك على توظيف الأموال.
- **معدل استثمار الودائع:** يقيس هذا المعدل مدى توظيف البنك للودائع.
- **معدل اقراض الموارد:** يوضح هذا المعدل نسبة ما يوظفه البنك في قروض من مصادر التمويل الخارجية والذاتية.
- **معدل توظيف الموارد:** يوضح هذا المعدل علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، ونسبة ما يوظفه البنك من أموال في نشاطه المالي.

3. **المؤشرات الخاصة بالرقابة على السيولة:** وهي كالأتي[1]:

- **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:** إن نقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة البنك لأخطار عديدة كخطر التمويل، وزيادة النسبة تعني توافر أرصدة نقدية بدون تشغيل لدى البنك مما يقلل العائد النهائي المتوقع للبنك.
- **نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الإدخارية والآجلة:** تساعد هذه النسبة البنك على تحديد احتياطاته من النقدية السائلة على ضوء حجم الودائع الجارية، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الحاجة إلى الأرصدة السائلة، والعكس صحيح.

4. **المؤشرات الخاصة بالرقابة على أخطار البنك وملائمة رأس المال:** ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي[2]:

- **نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الأصول:** تقيس هذه النسبة مدى ملائمة رأس المال ويحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلات ثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاتها ما يقرره البنك المركزي.

[1]. صلاح الدين حسين السيسي، مرجع سابق، ص 260.

[2].المرجع نفسه، ص ص 262-263.

- **نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع:**
- **نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي القروض:** توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة المخاطر في التوظيفات المختلفة مطروحا منها الأصول السائلة، وذلك من حقوق الملكية دون المساس بالودائع، بالإضافة إلى أنها تقيس مدى ملائمة حف الملكية زرأس المال إلى الأصول الخطرة.
- **خطر الئتمان:** ويفضل دائما أن تقل هذه النسبة إلى أقل حد ممكن مما يعكس كفاءة الجهاز الائتمان، في حين أن زيادتها تعني انخفاض كفاءة جهاز الائتمان في إدارة وتحليل ومتابعة الائتمان، ومن ثم محفظة القروض.
- **خطر السيولة:** تقيس قدرة السيولة على دفع مستحقات المودعين في آجالها، ويفضل دائما الاحتفاظ بهذه النسبة عند حدود معينة، وذلك لإدارة الأصول السائلة، ولتوفير الأموال اللازمة لمقابلة تقلبات حسابات الودائع.

5. **المؤشرات الخاصة بالربحية:** تعد هذه المؤشرات من واقع دراسة التوزيع النسبي لبنود قائمة نتائج الأعمال، ودراسة التغير في الإيرادات والنفقات، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي[1]:

- **نسبة هامش الربح:** تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الأصول المنتجة للنبك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الأصول المنتجة على توليد أرباح أو هامش ربح البنك، والعكس صحيح.
- **نسبة صافي هامش الربح إلى إجمالي إيرادات التشغيل:** تفسر هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققتها الأصول المنتجة للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الأصول المنتجة على توليد أرباح أو هامش ربح البنك، والعكس صحيح.
- **معدل العائد على إجمالي الأصول الإيرادية:** يوضح هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الأصول المنتجة المدرة لعائد (الاستثمارات المالية، والقروض والسلفيات، والأوراق التجارية المخصومة) من صافي الربح القابل للتوزيع، ويقيس المعدل ربحية الأصول الإيرادية، وزيادته تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية، ويجب مقارنة هذا المعدل بمتوسطة للبنوك في نفس الحجم القطاع البنكي.

[1]. صلاح الدين حسين السيسي، مرجع سابق، ص 266.

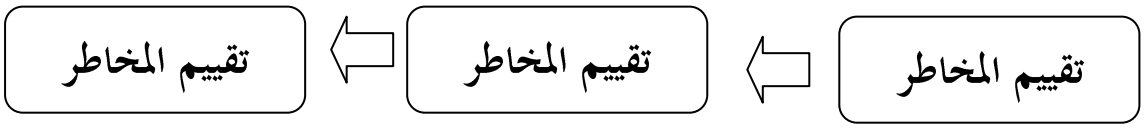
- **نسبة إجمالي إيرادات التشغيل إلى إجمالي الأصول:** زيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة الأصول على تحقيق إيرادات للبنك.
- **نسبة الرافعة التمويلية:** هي مقلوب نسبة حق الملكية ورأس المال إجمالي الأصول وتقيس مدى ملائمة رأس المال وكفايته.
- **معدل العائد على حق الملكية ورأس المال:** يعمل البنك دائما على زيادة هذا المعدل بما يتناسب مع حجم الأخطار التي يتحملها مساهمي البنك.
- **نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح:** يهتم مساهمي البنك بهذه النسبة حيث يتوقعون الحصول على عائدات مناسبة من صافي الأرباح السنوية للبنك، وزيادة هذه النسبة تعني توزيع نسبة أفضل.

ثانيا: الرقابة على المخاطر البنكية.

إن الغرض من استخدام نظام التقييم البنكي camels هو تحديد المخاطر البنكية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنك، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر.

كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والبنكية، ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل للأوضاع البنكية من خلال التحقق من سلامة الأصول والعمليات البنكية أثناء جولات التفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها، والتي تمر بالمراحل التالية[1]:

الشكل رقم (2-1): مراحل الرقابة على المخاطر البنكية



المصدر: عبد الله شاهين، مرجع سابق، ص 19-20.

[1]. علي عبد الله شاهين، المرجع السابق، ص 19.

وفيما يلي تفصيل لكل منها[1]:

- **تقييم المخاطر**: تشمل ما يلي:

- تقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى تأثيره عليه.
- وضع حدود قصوى لما يمكن للبنك أن يتحمله من خسائر نتيجة التفاعل مع كل واحدة من تلك المخاطر.

- **الرقابة على التعرض للمخاطر**:

- تنفيذ سياسات وإجراءات تأمين تستهدف تحديد شخصية التعامل وضمان الحفاظ على سرية المعلومات.
- تدعيم الاتصالات بين المستويات المختلفة بالبنك من مجلس الإدارة المختلفة بالبنك من مجلس الإدارة العليا، وبين العاملين بشأن سلامة أداء النظم وتوفير التدريب المستمر للعاملين وذلك لتفادي تضارب المصالح بين المستويات المختلفة المسؤولة عن أمن النظم والإدارة العليا.
- استمرار تقييم وتطوير الخدمات.
- ضوابط الحد من المخاطر في حالة الاعتماد على مصادر من خارج البنك لتقديم الدعم الفني.

- متابعة المخاطر: وتشمل:

- إجراء الاختبارات الدورية للنظم للتأكد من فاعليتها وعدم وجود محاولات غير عادية لاختراقها.
- التأكد من وجود سياسات وإجراءات للمراجعة الداخلية والخارجية تسهم تتبع التغيرات والتخفيض من حجم المخاطر.

[1]. علي عبد الله شاهين، المرجع السابق، ص 19.

خلاصة الفصل:

قد تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية، فتم ذكر مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء camels وكيفية استخدامه وانعكاسات هذه المعايير.

تهدف البنوك من خلال تقييمها لأدائها مدى تحقيقها لأهدافها المسطرة وكشف الاختلالات في الأداء من أجل وضع الحلول اللازمة واستدراك الوضع قبل استفحاله.

يعد النظام لتقييم الأداء camels الأداء من بين النماذج الشاملة لتقييم أداء المصاريف لتغطية كل من النواحي الكمية والكيفية للأداء، بالإضافة إلى أنه يغطي العديد من الجوانب المهمة والمؤثرة في أداء المصرف كقدرة المصرف على تغطية المخاطر التي تواجهها من خلال نسبة كفاية رأس المال، ودراسة جودة أصول البنك ومدى تحقيق هذه الأصول من خلال تركيبها على جلب الإيرادات تضمن من خلالها تحقيق أرباح مرضية، بالإضافة إلى دراسة السيولة قدرة البنك على الوفاء بالالتزاماتها لأن مخاطر السيولة من بين أهم المخاطر التي تؤدي إلى إفلاس البنك.

الفصل الثالث:
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

تمهيد:

منذ تاريخ إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، أصبحت البنوك التجارية الجزائرية تلعب دورها الحقيقي ألا وهو "الوساطة النقدية" وتعمل على أساس تحقيق العائد والربحية بدل تقديم القروض بطريقة عشوائية كما كانت تفعل من قبل، فبدأت تعتمد على طرق علمية تسمح بمعرفة الشروط اللازمة لمنح القروض وكيفية تقييم مخاطرها والاحتياط منها ومواجهتها في حالة تعثرها، فالوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح القروض التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، هذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير.

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، وهو يعتبر حسب القانون التجاري شخص معنوي يقوم بعمليات خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص وكذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتسييرها ويمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق لإلى نشأته وبعض المعلومات المتعلقة به ومختلف النشاطات التي يقوم بها.

لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

- **المبحث الأول: عرض عام للبنك الوطني الجزائري.**
- **المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2014-2019).**

المبحث الأول: عرض عام للبنك الوطني الجزائري.

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص بالقيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو في الخارج.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري وكالة المدية(BNA).

أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري.

تتمثل مجتمع دراستنا في البنك الوطني الجزائري والذي تم إختياره على أساس توفر و وجود بعض البيانات و المعطيات حوله.

1. نشأة وتأسيس البنك الوطني الجزائري:

إن من أهداف حرب الاستقلال الجزائرية تحديد الطريق الإشتراك، ولا شك أن تنفيذ سياسة الاقتصاد قائم على التخطيط يفترض إلغاء سيطرة البنوك الفرنسية، فكان يعني ذلك ضرورة تأميم المصارف الفرنسية، وانسجاما مع هذه السياسة.

تأسس البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 وذلك بموجب الأمر رقم 178/66 و يعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري.

وفي سنة 1988 وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 01/88، تم تحويل البنك إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأس مال يقدر ب 4,3 مليار دينار جزائري.

تم زيادة رأس المال البنك من 14600 مليار دينار إلى 41600 مليار دينار في جوان 2009، عن طريق إصدار 27000 1سهم بمليون دينار لكل سهم[1].

خضع القطاع البنكي في أواخر الثمانينات للإصلاح الاقتصادي الذي تجسد من خلال القوانين والتشريعات الخاصة بالتنظيم والتحسين في طرق تسيير الأنشطة البنكية، وكذا المراقبة الصارمة للقطاع.

هذا وللتذكير بأهم هذه القوانين نشير إلى كل من:

[1]. قانون رقم 178-66 الصادر في 13 يونيو 1966.

- قانون 88-01 المؤرخ في 12-01-1988 والخاص بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- قانون 90-10 المؤرخ في 14-04 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

إن السهر على تطبيق هذه التشريعات بهدف تجسيد فعلي للإصلاح، وكذا الوضعية والنتائج المرضية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري حصل البنك، بقرار من مجلس النقد والقرض في 05-09-1995، على اعتماده أول بنك حصل على الاعتماد من مجلس النقد والقرض .CMC

ويمكننا القول أن البنك الوطني الجزائري قد مر بمرحلتين أساسيتين هما[1]:

1. مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية (1962-1988):

بعد الاستقلال لم يكن هنالك أكثر من 20 بنك على المستوى الوطني وقد كانت معظمها مسيرة فرنسيا فقد كان النظام المصرفي قبل التأميمات يضم.

- البنك المركزي التجاري BCA أنشأ في 1962/12/13.
- الصندوق الجزائري للتنمية CAD أنشأ في 1963/05/07.
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNPD أنشأ في 1964/08/10.

وعلمت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على أن يكون الدينار الجزائري هو عملة الدولة المستقلة، وكان ذلك في أفريل 1964، واتجهت إلى التأميم وشرائها لإقامة نظام مالي ناجح فكان أو البنوك التجارية المؤممة هو البنك الوطني الجزائري، ثم القرض الشعبي الجزائري ثم البنك الخارجي الذي أنشىء في 1967/10/19 وتوسعت إلى بنك التنمية الريفية بعدها بنك التنمية المحلية في 1985/04/30.

2. مرحلة ما بعد الاصلاحات الاقتصادية إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المحلة بظهور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 الذي أعاد تعريف هيكل النظام البنكي، وجعل قانون المصرفي في سياق التشريع البنكي المعمول به في البلدان المعاصرة وهو من أهم القوانين الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر سنة 1988، حيث أصبحت البنوك كباقي المؤسسات التجارية تتمتع بالاستقلالية في التسيير وأصبحت تمارس نشاطا تجاريا واسعا بدل أن

[1]. فرقان مراد، تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية، مذكرة ليسانس دفعة 2003/2002.

كانت بنوك إيداع فقط حيث بدأت في التعامل بصرف العمولات وإعطاء القروض بفوائد كما أنها أصبحت خاضعة للضرائب كغيرها من المؤسسات التجارية.

ثانيا: تعريف البنك الوطني الجزائري.

إذا يمكننا القول أن البنك الوطني الجزائري يعتبر من بين المصاريف للقطاع العام الجزائري وهو أول مصرف تأسيس في تاريخ النظام المصرفي بعد تأميم القطاع المصرفي سنة 1966 فأصدر لكي يحل محل المصارف الفرنسية، فكان تأسيس المصرف توسيع لدائرة النظام المصرفي[1].

فالبنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم (SPA) تأسس هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بموجب القرار رقم 178/66 الصادر في الثالث عشر جوان من عام 1966، وبذلك يعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشائها في الجزائر عقب الاستقلال، ويقدر رأس ماله بـــ: 20 مليون دينار جزائري، حيث أنه في عهد الاستعمار كانت هناك بنوك أجنبية تمارس نشاطها في الجزائر وهي[2]:

- القرض العقاري الجزائري التونسي، وهو يحوي 133 وكالة، والذي تم دمجه في الواحد جويلية من عام 1966.
- القرض الصناعي والتجاري، والذي يحوي 03 وكالات، وتم دمجه في الفاتح جويلية من عام 1967.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، وهو يحتوي على 06 وكالات، وتم دمجه في الفاتح من جانفي من عام 1968.
- بنك باريس وهولندا، والذي يحتوي وكالة واحدة، تم دمجه في ماي من عام 1968.
- مكتب معسكر للخصم، والذي يحتوي على وكالة واحدة، حيث تم دمجه في جوان.

البنوك الأجنبية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري.

[1].الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية.

[2].زيدان محمد، دور البنوك في تمويل الاستثمار، تقرير تربص ليسانس في المالية، جامعة المدية.

جدول رقم (3-1): البنوك الأجنبية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري.

الرقم	تاريخ الإندماج	اسم البنك	عدد الفروع
01	1966/07/01	القرض الفرنسي الجزائري	133
02	1966/07/01	القرض الصناعي والتجاري	03
03	1968/07/01	البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا	06
04	1986/05/01	بنك باريس وهولندا	01
05	1960/06/05	بنك باريس والأراضي المنخفضة	01

ثالثا: مهام ووظائف البنك الوطني الجزائري:

يمكن أن نلخص أهم مهام ووظائف البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

- منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية ما عدا الصيد البحري، السياحة، والصناعات التقليدية لأن ذلك من مهام أو تخصص القرض الشعبي الجزائري.
- توظيف الأموال المتحصل عليها من قبل العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان (البنك والعميل).
- إكتتاب، الخصم، أوشراء كل الأوراق التجارية والمالية.
- تنفيذ كل عملية إعتماد لحساب الدولة، سواء أكان ذلك بضم أن أم بدونه.
- إيجار الخزائن.
- مراسلة البنوك الأجنبية.
- قبول ودائع الأموال من الجمهور في الحسابات تحت الطلب أو لأجل، كما يمكن لها إصدار أوذنات وسندات الخزينة.
- قبول وفي شكل من أشكال الاعتمادات قروض، تسبيقات بضمان أو بدونها.
- تمويل التجارة الخارجية.
- يلعب دور الوسيط في العمليات المالية بالبورصة[1].

[1]. زيدان محمد، دور البنوك في تمويل الاستثمار، تقرير تربص ليسانس في المالية، جامعة المدية.

- الإمضاء، خصم وشراء أو أخذ في محفظة الأوراق التجارية وكل السندات كسندات الخزينة العمومية.
- يضمن للمتعاملين المعلومات اللازمة عن وضعية التجارة الخارجية.
- تمويل المؤسسات والمشاريع الموجهة للقضاء على البطالة مثل مشاريع دعم وتشغيل السباب بمختلف صيغها: (CNAC /ANGEM/ANSEJ).
- التدخل في العمل الصرف الاني أو الأجل.
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.
- تقديم مساعدات للدولة والهيئات العمومية وتنفيذها وفقا لضمانات معينة[1].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري (BNA).

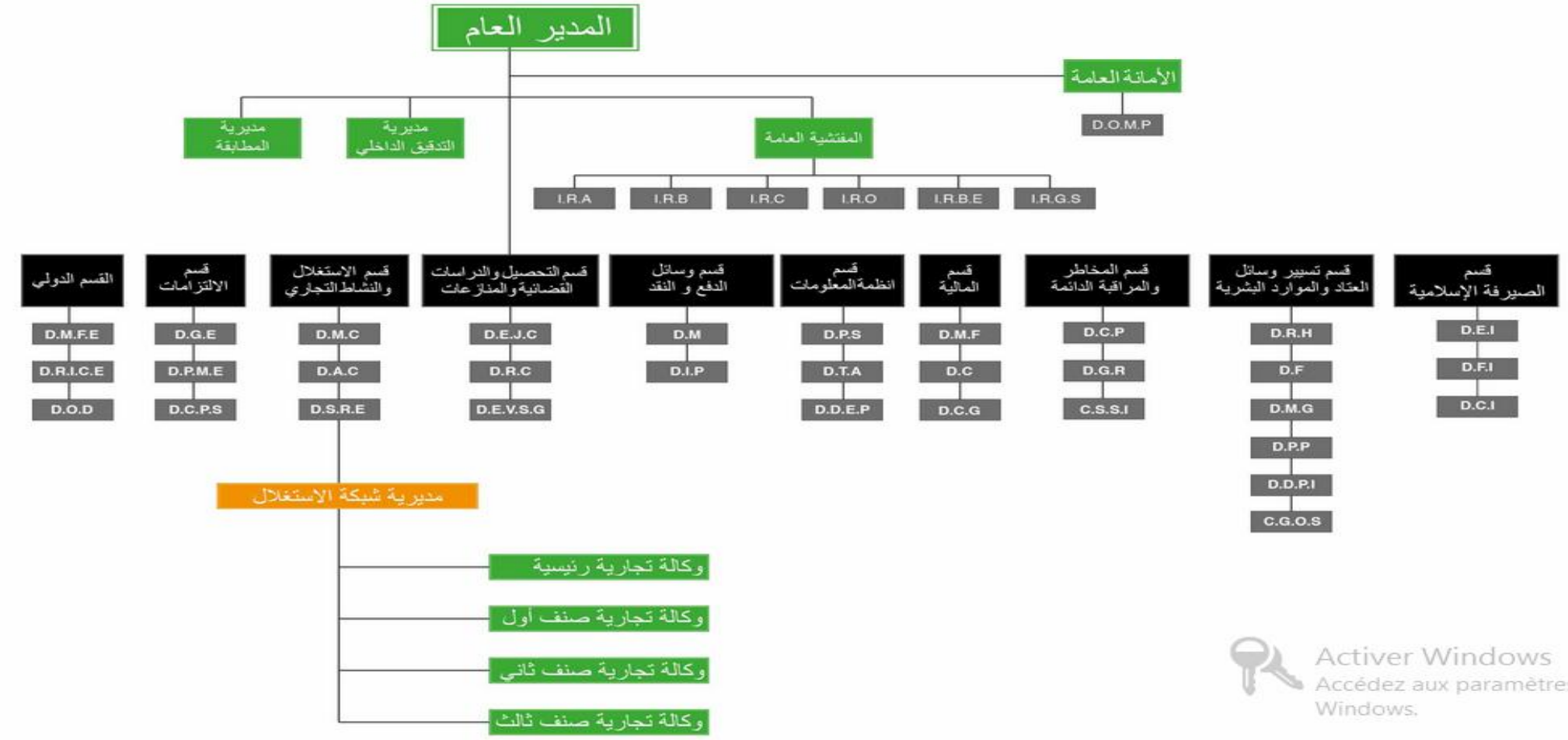
يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية لكل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها، ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة، والأمانة العامة، حيث تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس عل صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة. كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة الداخلية والتدقيق، حيث تتولى مراقبة جميع الأعمال وحسابات البنك.

ونجد أيضا المفتشية العامة ومديرية الدراسة القانونية والمنازعات القضائية التي تخص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك، فنجد المديرية المركزية، الجهوية التي تضم مديريات شبكات الاستغلال، حيث تضم هذه الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية، وتعد الوكالة البنية الأساسية في نظام البنك ويكون الهيكل التنظيمي كما يمثله الشكل التالي[2]:

[1]. الجريدة الرسمية (العدد 51 ،الصادرة بتاريخ 14ـــ06ـــ1990 ، ص 430.

[2]. بلحاج بن زيدان أسماء، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية، 2012/2011، ص 06.

الشكل رقم (3–1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.



Activer Windows
Accédez aux paramètres
Windows.

المطلب الثالث: الأهداف المسطرة من البنك الوطني الجزائري والشركات التابعة له.

أولا: أهداف البنك الوطني الجزائري.

من أهداف البنك الوطني الجزائري كما يلي[1]:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل المناطق من الجمهورية للاقتراب من الزبائن.
- ادخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي على غرار بطاقات السحب الالكتروني ما بين البنوك (CIB).
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع ....
- احتلال مكانة استراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعال في التنمية الاقتصادية.تطبيق مخطط في منح القروض طبقا للمبادئ العامة.
- تحسين التسيير وجعله أكثر فعالية.
- ضمان التمويل للمشاريع الاستثمارية محاولة الابتكار في الخدمات في ظل المنافسة الكبيرة بين البنوك وكذا المؤسسات المالية.
- احترام قواعد الحذر المنصوص عليها في قانون النقد والقرض.
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والاتصال كشبكة (SWIFT).
- مضاعفة الرقابة على كل عمليات البنوك.

[1]. بلحاج بن زيدان أسماء، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية، 2012/2011، ص 06.

ثانيا: الشركات التابعة للبنك الوطني الجزائري.

يمتلك البنك فروعا ومساهمات في 25 مؤسسة منها 05 في الخارج[1]:

01. في الجزائر:

أ. المؤسسات المالية:

- شركة إعادة تمويل الرهن العقاري (SRH).
- شركة إدارة البورصة والأوراق المالية (S.G.B.V).
- شركة المقاصة الجزائرية.
- شركة الاستثمار المالي (CELIM SICAV).
- الشركة الوطنية للتأجير المالي (SNL).

ب. شركات التأمين والضمانات:

- شركة ضمان الودائع البنكية (SGDB).
- صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI).
- شركة ضمان القروض العقاري (S.G.C.I).
- صندوق الضمان التعاضدي لضمان مخاطر قروض المرقيين الشباب (FCMGRCJ).
- صندوق الضمان التعاضدي لمخاطر القروض (CNAC).
- الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الحياة (AGLIC).
- الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX).

ح. شركات الخدمات البنكية:

- شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM).
- شركة (AMINAL) للخدمات ووسائل الأمن.
- معهد التكوين البنكي (IFB).
- مركز ما قبل المقاصة بين المصارف C.P.I.
- شركة ما بين المصارف لإدارة الخدمات العقارية SIGESIM.

[1].زيدان محمد، دور البنوك في تمويل الاستثمار، تقرير تربص ليسانس في المالية، جامعة المدية.

- شركة الخدمات المصرفية SSB.

خ. شركات ناشطة في ميادين أخرى:

- شركة الاستثمار الفندقي SIH.
- شركة SOPRI EL BANAI للتطوير العقاري.

3. **في الخارج:** تشمل على:

- البنك الجزائري للتجارة الخارجية BACE.
- بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة BAMIC.
- شركة المغرب العربي للتجارة (قيد التصفية).

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2014-2019).

المطلب الأول: متطلبات معيار تقييم أداء البنك حسب معيار camels.

طور هذا المعيار camels حيث أدخلت عليه بعض التعديلات ليصبح أكثر كفاءة في خدمة الدور الرقابي للبنوك، بإيجاد نموذج يمكن هذا الأخير من تقييم وتصنيف داخلي لها، وقياس مستوى كفاءة الأداء بدلا من الاعتماد على الربحية كمعيار لقياس الأداء، حيث تصنف البنوك حسب العناصر الستة الرئيسية السابقة، هذه المكونات موزعة سلميا من 1 إلى 5، يمثل 1 أعلى تصنيف (أحسن أداء)، وتمثل 5 أدنى تصنيف (أضعف أداء) وتصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة في الجدول رقم (1) على النحو التالي[1]:

[1].

الجدول رقم (3-2): تصنيف البنوك حسب camels.

النسبة الإجمالية	درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1-1.4	1-قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
1.5-2.4	2-مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
2.5-3.4	3-معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
3.5-4.4	4-هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
4.5-5	5-غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة – إشراف

المصدر: عبد القادر زيتوني، مرجع سابق، ص 11.

المطلب الثاني: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري لسنتي 2014-2019 حسب نموذج camels:

في هذا العنصر قام الباحث بحساب المؤشرات الستة حسب نموذج camels للبنك الوطني الجزائري للسنوات 2014-2015، وعلى هذا الأساس يتم تقييمه ومعرفة تصنيفه حسب متطلبات معيار تقييم أداء البنوك، وعليه يمكن تحديدها وتحليلها والحكم على الأداء الكلي للبنك وفق الآتي:

1. تقييم مؤشر كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015:

الجدول رقم (2) يوضح نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري خلال السنتين قيد الدراسة، وبالمقارنة مع ما تنص عليه المادة 03 من التعليمة 74-94 فإن الحد الأدنى للنسبة المتعلقة بكفاية رأس المال هو 08%، وعليه يمكن تصنيف كفاية رأس المال البنك الوطني الجزائري كما في الجدول رقم (2) أدناه:

كفاية رأس المال = رأس المال الأساسي / مجموع الأصول.

الجدول رقم (03-03) نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول.

البيان / السنوات	2014	2015
نسبة كفاية رأس المال	%10.50	%12.25
التصنيف الجزئي	1	1
متوسط التصنيف	1 = 2 / (1+1)	
التصنيف الإجمالي	1	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البنك.

من خلال الجدول أعلاه فإننا نلاحظ أن نسبة المتحصل عليها خلال السنوات هي أكبر من النسبة المعتمدة لدى نموذج CAMELS، وبالتالي تم تصنيف كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري بالتصنيف واحد أي الأول، مما يدل على أن كفاية رأس المال لدى البنك في حالة جيدة وبذلك قادر على تغطية المخاطر المرتبطة بأصوله من رأس ماله.

2. تقييم مؤشر جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري لسنوات 2015-2015.

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي الأمريكي، لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك، ومن أجل معرفة مدى جودة أصول البنك الوطني الجزائري نقوم بحساب النسب التالية:

1. **مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول: مجمل الأصول المحققة للإيرادات / مجمل الأصول.** يجب أن لا تقل هذه النسبة عن 80%، وهي تعكس اهتمام البنك باقتناء أصول محققة للإيرادات.
2. **نسبة التصنيف المرجح = المخصصات / حقوق الملكية + المخصصات**

تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، إذا كانت هذه النسبة في انخفاض فيعني هذا أن البنك له حركة منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد

ويمكن تمثيل هذا التصنيف الخاص بجودة الأصول في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–4) نسبة التصنيف المرجح.

التصنيف	نسبة التصنيف المرجح WCR
01	%05 > WCR
02	%15 > WCR > %05
03	35% > WCR > 15%
04	60% > WCR > 35%
05	60% < WCR

- تحليل مؤشر جودة أصول البنك الوطني الجزائري.
- من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل وتصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري لسنتين 2015/2014، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3–5): يوضح نسبة وتصنيف مؤشر جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري.

البيان	السنوات	2014	2015
مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول		%97.97	%98.11
التصنيف الجزئي		1	1
متوسط التصنيف		1 = 2 / (1+1)	
التصنيف الكلي		1	
نسبة التصنيف المرجح		%6.76	%5.79
الصنيف الجزئي		2	2
متوسط التصنيف		2 = 2 / (2+2)	
التصنيف الكلي		2	
متوسط تصنيف النسبة		1.5 = 2 / (2+1)	
التصنيف النهائي		2	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق البنك.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة النسبة الكبيرة لمجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول كما يبينها الجول رقم (04)، وعليه يكون تصنيف جودة أصول البنك الوطني الجزائري بالتصنيف 1، مما يعني أن أصول البنك جيدة وأنه يهتم بتوظيف أصوله في الأصول المحققة للإيرادات، وبالتالي تضمن له زيادة في الأرباح والاستمرارية، أما بالنسبة لتصنيف المرجح كانت النسبتين المحصل عليهما للبنك تقع بين النسبتين خمسة في المائة وخمسة عشرة في المائة كما يبينها الجول (03)، وبالتالي تم تصنيف البنك بالتصنيف الكلي 2 للسنتين 2015/2014، مما يعني أن جودة أصول البنك في حالة مرضية، ويدل على ترشيد والتحكم في حجم القروض المتعثرة وتدارك بعض القصور الموجودة لدى البنك، وأنه يوجد انتظام في تحصيل أقساطها والفوائد المستحقة، كما يجب اتخاذ الإجراءات الرقابية ومعالجة السلبيات الموجودة داخل البنك، وعليه تناقص نسبة التصنيف المرجح بعد اتخاذ الدولة قرار يقتضي بإعادة جدولة ديون تلك المؤسسات مع التأجيل في التسديد وتكفل الخزينة العمومية بتسديد الفوائد.

3. تقييم مؤشر جودة الإدارة للبنك الوطني الجزائري لسنتين 2015/2014.

حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية يتم من خلالها تقييم جودة إدارة البنك وهي:

- **الحوكمة:** حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.
- **الموارد البشرية:** ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.
- **عملية المراقبة والتدفق:** حيث يتم تقييم درجةتشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.
- **نظام المعلومات:** والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام الكعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.
- **التخطيط الاستراتيجي:** والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

4. تقييم مؤشر إدارة الربحية للبنك الوطني الجزائري لسنتين 2015/2014.

نظرا لعدم توفر مرجعية قانونية تقيم ربحية البنوك الجزائرية سواء من حيث النسب المعتمدة في ذلك أو النسب المعيارية التي تبنى عليها المقارنة، وبالاعتماد على الدراسات السابقة سوف نقوم بتحليل ربحية البنك الوطني الجزائري باستخدام النسبتين التاليتين:

نسبة العائد على حقوق الملكية = الربح الصافي / حقوق الملكية.

نسبة العائد على الأصول = الربح الصافي / إجمالي الأصول.

ومن خلال هذا الطرح يمكن تصنيف ربحية البنك كما يوضحها الجدول رقم (8.

- **التحليل مؤشر إدارة الربحية البنك الوطني الجزائري.**

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل وتصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري لسنتين 2015/2014 كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3–6): يوضح نسبة وتصنيف مؤشر الربحية للبنك الوطني الجزائري

البيان	السنوات	2014	2015
نسبة العائد على حقوق الملكية A		%20.15	%17.11
التصنيف الجزئي		1	1
متوسط التصنيف		(2+1) / 2 = 1.5	
التصنيف الكلي		2	
نسبة العائد على الأصول B		%1.14	%1.08
الصنيف الجزئي		1	1
متوسط التصنيف		(1+1) / 1 = 1	
التصنيف الكلي		1	
متوسط تصنيف النسبة		(1+2) / 2 = 1.5	
التصنيف النهائي		1	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق البنك.

من خلال الجدول (5) أعلاه يمكن ملاحظة نسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الأصول للسنتين وبالاعتماد على التصنيفات المدرجة في الجدول (6) أدناه، تم تصنيف مؤشر إدارة ربحية البنك الوطني الجزائري بالتصنيف النهائي 1، مما يعني أن البنك يحقق أرباح جيدة ويوفر دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع أرباح معقولة للمساهمين، كما أنه لا يعتمد على مصادر دخل استثنائية في تحقيق الأرباح ولديه رقابة على النفقات والتكاليف.

جدول رقم (3-7): يوضح تصنيف ربحية البنوك.

التصنيف	نسبة العائد على حقوق الملكية A	نسبة العائد على الأصول B
01	A > 0.4	B ≤ 1%
02	A<0.2	0.75% > B > 1%
03	A<0.1	0.5% > B > 0.75%
04	A<0.05	0.25% > B > 0.5%
05	A<0.01	B<0.25%

5. تقييم مؤشر إدارة الربحية البنك الوطني الجزائري لسنوات 2014-2015:

نظرا لعدم توفر مرجعية قانونية تقييم ربحية البنوك الجزائرية سواء من حيث النسب المعتمدة في ذلك أو النسب المعيارية التي تبنى عليها المقارنة وبالاعتماد على الدراسات السابقة سوف نقوم بتحليل ربحية البنك الوطني الجزائري باستخدام النسبيتن التاليتين.

نسبة العائد على حقوق الملكية = الربح الصافي / حقوق الملكية،

نسبة العائد على الأصول = الربح الصافي / إجمالي الاصول

ومن خلال هذا الطرح يمكن تصنيف ربحية البنك كما يوضحها الجدول رقم (5):

الجدول رقم (3–8): يوضح تصنيف سيولة البنك

التصنيف	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول D
01	55% فما فوق	D ≤ 50%
02	66% فما فوق	D ≤ 60%
03	65% فما فوق	D ≤ 65%
04	70% فما فوق	D ≤ 70%
05	71% فما فوق	D ≤ 70%

- تحليل مؤشر إدارة السيولة لبنك الوطني الجزائري:

يمكن تحليل وتصنيف سيولة البنك الوطني الجزائري لسنتين 2015/2014، كما هو موضح في الجدول رقم (10) أدناه.

الجدول رقم ((3–9): يوضح نسبة وتصنيف مؤشر إدارة السيولة للبنك الوطني الجزائري.

البيان	السنوات	2014	2015
نسبة القروض إلى الودائع		%105.81	%144.21
التصنيف الجزئي		5	5
متوسط التصنيف		(5+5) / 2 =5	
التصنيف الكلي		5	
نسبة العائد على الأصول B		%73.95	%80.35
الصنيف الجزئي		5	5
متوسط التصنيف		(5+5) / 2 = 5	
التصنيف الكلي		5	
متوسط تصنيف النسبة		(5+5) / 2 = 5	
التصنيف النهائي		5	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق البنك.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع كل النسبتين إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع وإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول للسنتين 2015/2014، لذا تم منح البنك الوطني الجزائري حسب تصنيف CAMELS التصنيف 5، لأن القروض تشكل أكبر توظيفه لأصول البنك، مما يوقع البنك في خطر السيولة خلال السنتين وعدم تسديدها (حالة خطيرة جدا)، كما تم التصنيف النهائي للبنك وتحصله على التصنيف 5 من خلال متوسط تصنيف السنتين بالاعتماد على تصنيفات الجدول رقم (7)، مما يعني أن التقييم العام للبنك يحقق أداء غير مرضي تماما فيما يتعلق بالسيولة، وبالتالي يجب اتخاذ الإجراءات الرقابية الدائمة والإشراف على تتبع النقاط السلبية وتصحيحها.

6. تقييم مؤشر إدارة سيولة البنك الوطني الجزائري لسنوات 2015/2014:

من خلال هذا العنصر يمكن اختصار تقييم وتحليل حساسية البنك تجاه مخاطر السوق، وهذا نظرا لانعدام أسواق رأس المال في بلادنا، وبالتالي يعرف مؤشر مخاطر السوق بأنها مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق، وتقوم المخاطر السوقية على عدم الاستقرار في مؤشرات السوق التالية: أسعار الفائدة وأسعار الصرف، مؤشرات بورصات الأسهم، وهي تشمل على ما يلي:

- **مخاطر سعر الفائدة:** يعرف بالحالة التي يجدد فيها البنك مردوديته تتأثر بفعل تطور في سعر الصرف.
- **مخاطر تقلبات سعر الصرف:** تنشأ مخاطر تقلبات سعر الصرف من التحركات في سعر الصرف.
- **مخاطر التسعير:** تتمثل مخاطر السعر في الخسائر التي يتكبدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية وتنشأ من تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع.

المطلب الثالث: التصنيف النهائي العام للبنك الوطني الجزائري.

بعد الدراسة المفصلة لكل معيار من معايير نموذج camels وإعطاء تصنيفات موحدة لكل معيار على حدا، ومن خلال الجداول السابقة (جداول تصنيف البنك الوطني الجزائري من حيث: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة) يمكن إعطاء التصنيف النهائي للبنك، ويمكن توضيحها في الجدول أدناه كما يلي:

الجدول رقم (3–10): يوضح التصنيف النهائي للبنك الوطني الجزائري

التصنيف	المؤشرات	كفاية رأس المال	جودة الأصول	الربحية	السيولة
التصنيف الفردي للمؤشرات		1	2	1	5
متوسط التصنيف الفردي للمؤشرات		(5+1+2+1) / 4 = 2.25			
التصنيف النهائي للمؤشرات		2			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق البنك

من خلال الجدول رقم (7) تم تصنيف البنك بشكل نهائي وفق المؤشرات الأربعة حسب نموذج camels وقدر بالتصنيف الثاني، مما يدل على أن أداء الكلي للبنك الوطني الجزائري مرضي، أي سليم نسبيا مع وجود بعض القصور في عناصر بعض المؤشرات، وبالتالي يتطلب بعض الإرشادات الرقابية ومعالجة السلبيات في الكثير من نقاط الضعف التي تم الكشف عنها، لذل على البنك اتخاذ كل الإجراءات اللازمة والتدابير التصحيحية للوضع في إطار زمني معقول.

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري واختيار مدى تطبقه مع الواقع العملي، واختبار مدى تطبقه مع الواقع العملي، واختيار صحة فرضيات الدراسة.

ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل كاتالي:

1. معرفة نقاط قوة وضعف للبنك الوطني الجزائري وذلك من خلا تطبيق معيار التقييم للبنك.
2. يعاني البنك الوطني الجزائري من مشاكل حادة في السيولة.
3. يحقق البنك الوطني الجزائري أرباحا مرضية تضمن له البقاء.
4. يعاني البنك الوطني الجزائري من مخاطر سعر الفائدة.

خاتمة

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع تقييم أداء البنوك التجارية بإستخدام نموذج camels ،فحاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة و التي تمحورت حول " **كيف يمكن تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج camels؟** ، من خلال الفصول النظري و التطبيقي، و يعالج النموذج الأمريكي camels مشاكل البنوك في ستة محاور و هي : رأس المال، جودة الأصول، السيولة، الربحية، الإدارة ، الحساسية لمخاطر السوق، وعليه قمنا بتطبيقه على البنك الوطني الجزائري من أجل معرفة أدائه و تقييمه، وقد توصلنا إلى بعض الملاحظات وهي كالتالي

- تتميز أصول البنك الوطني الجزائري بالجودة؛
- يعاني البنك من مشكل السيولة نتيجة النسبة المتزايدة في القروض المتعثرة؛
- زيادة رأس المال البنك وذلك بإصدار 27000 سهم .

- **نتائج البحث:**

من خلال دراستنا لهذا الموضوع قد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. عملية تقييم الأداء هي المحرك الأساسي في الأعمال المصرفية، من خلال عملية مراقبة أنشطة البنك وتوجيهها بما يخدم استراتيجية البنك وتحقيق أهدافه.
2. يتميز نموذج camels بعناصر مالية، فنية، و إدارية يمكن من خلالها تقييم أداء البنك؛
3. يكشف معيار camels نقاط القوة و نقاط الضعف في البنوك،
4. يعمل معيار camels على إجراء شامل لأداء البنوك و مقارنته مع مستوى الصناعة في المحيك المصرفي، مما يؤدي إلى وضع إستراتيجيات للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية من أجل معالجتها؛
5. يصدر البنك الوطني الجزائري تعليمات، و هي مستوحاة من معايير لجنة بازل على البنوك الجزائرية.
6. أن البنك الوطني الجزائري نتائجه حسب تصنيف CAMELS نتائج مرضية.

- **توصيات البحث:**

بعد إستخلاصنا لنتائج البحث و إثبات صحة الفرضيات يمكننا إقتراح جملة من التوصيات:

- يمكن للبك الاعتماد على مثل هذا المعيار.
- يساعد هذا النموذج البنك على التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها.
- هذا النموذج يساعد على دخول الأسواق المالية.
- يساهم في رفع كفاءة البنك.
- يقيم أداء بشكل جيد ويقوم بتصنيف البك من بين مجموعة البنوك المتاحة.
- يحسن من نقاط الضعف ويعمل على تحسينها.

- **آفاق البحث:**

يعد موضوع تقييم أداء البنوك التجارية ذات أهمية في الجهاز الإقتصادي للدولة، و عليه لابد من تحسين و تقييم أداء البنوك الجزائرية دون إستثناء، وإستخدام معايير دولية حديثة لمواكبة التطورات خاصة البنوك العالمية، وعليه من بين أفاق الدراسة مايلي:

- تقييم أداء البنوك الإسلامية بإستخدام نموذج scamels .
- دور تقييم البنوك التجارية في التنبؤ بالأزمات المصرف.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. امنصور حامد المحمود وثناء عطية فراج، **المراجعة الإدارية وتقييم الأداء**، جامعة القاهرة التعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1994.
2. مجيد الكوفي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأدرن، 2007.
3. توفيق محمد عبد المحسن، **التقييم والتميز في الأداء**، دار الكتاب الحديث، جامعة الزرقاء، بغداد، العراق، 2006.
4. فركوس محمد، **الموازنات التقديرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
5. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، **دار المحمدية العامة**، الطبعة الثانية، الجزائر، 2000.
6. فلاح حسن الحسني، ومؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك (مدخلكمي واستراتيجي معاصر)**، دار وائل للنشر، عمن، الطبعة الأولى، 2000.
7. فؤاد مجيد كرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية**، دار المنهج للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
8. عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، **الأسواق و المؤسسات المالية**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999.
9. إدريس ثابن عبد الرحمان، والمرسي جمال الدين محمد، **الإدارة الاستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية**، الدار الجامعية، اسكندرية، 2006.
10. عبد القادر زيتوني، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم الأداء**، جامعة الجزائر، 2009.
11. أحمد علي ديغم، **اقتصاديات البنوك، مكتبة مديولي**، القاهرة، مصر.

صلاح الدين السيسي، **نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية (دراسات نظرية وتطبيقية)**، دار الوسام، الطبعة الأولى، لبنان، 1998.

II. مذكرات:

12. نور الدين بن عمارة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة لينذ غاز الجزائر، وحدة ورقلة (2009/2005)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

13. موسى محمد أبو حطب، **فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستار، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

14. بوعتروس عبد الحق، **معايير تقييم الأداء للمؤسسة الصناعية العامة في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة عنابة، الجزائر، 1992.

15. تالي رزيقة ،**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماسترفي علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، المركز الجامعي أكلي محندأولحاج البويرة ، 2011/2012.

16. طارق أحمد عواد، **تقييم نظام قياس الأداء الـــظيفي للعملين في السلطة الوطنية الفلسطنية**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

17. عمر تيمجغدين، **دور إستراتيجية التوزيع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية**، مذكرة تخرج لنبيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

18. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002/2001.

19. علي عبد الله شاهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camelsلدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود)**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005.

20. علي عبد الرضا حمودي ، مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق) 2003 ــ2009 .

21. شوقي بورقبة، **طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، تفرع علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، دون تاريخ.

22. عاشوري صوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص ص 101-102.

23. أحمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام تقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة.

24. فرقان مراد، **تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية**، مذكرة ليسانس دفعة 2003/2002.

25. زيدان محمد، دور البنوك في تمويل الاستثمار، تقرير تربص ليسانس في المالية، جامعة المدية.

26. بلحاج بن زيدان أسماء، **سياسات وإجراءات منح القروض البنكية**، 2012/2011، ص 06.

III. المجلات والملتقيات:

27. نذير بوسهوة و علي مكيد، **دور إدارة المعرفة في تعريز أداء المؤ سسة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع المجلد الأول، 2014.

28. سحر طلال إبراهيم، **تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية بإستعمال بطاقة الأداء المتوازن**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والمالية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون، 2013.

29. عبادي محمد وسليم حمود، **استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعاليـــة في البنوك التجارية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة،10/11نوفمبر 2009..

30. سعدي يحي و أوصيف لخضر، **أثر إدارة الجودة الشاملة على رفع أداء و فعالية المنظمات**، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،10/11نوفمبر2009.

31. سهيلة قطاف، **تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام تقييم المصرفي الأمريكي camels**، دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد 15، العدد 1.

32. مالك الرشيد أحمد، **مقارنة بين معيار camels و cael كأداة حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35، 2005.

33. سعاد عبد الفتاح وآخرون، **قياس كفاية رأس المال للمصارف الأهلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الرابع والثلاثون، 2013.

34. يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels)على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،مجلة الباحث عدد 10 /2012 ، جامعة الأغواط، الجزائر .

35. الجريدة الرسمية (العدد 51 ،الصادرة بتاريخ 14ـــ06ـــ1990 ، ص 430.

IV. المواقع الالكترونية:

36. زينة قمري، **واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم الأداء الوظيفية المالية للمؤسسات الميكانيكية**، للدراسة عبارة عن مداخلة، جامعة سكيكدة، الجزائر، (د.ت) موقع وتاريخ التحميل:
http// : www.vantkji.com // media/2056/F264. Doc consulte le 20/05/2021 a 20 :25.

37. شوقي بورقبة ، **طريقةcamels في تقييم أداء البنوك الإسلامية** ،تفرغ علمي بمركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز،جدة، السعودية، سنة النشر مجهولة ، ص 2.
موقع و تاريخ التحميل:
www.kantakji.com/figh/files/banks/545cached similar .consulté le 20.03.2014 à18:35

القوانين:

1. قانون رقم 178-66 الصادر في 13 يونيو 1966.
2. الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية.

ثانيا: مراجع بالفرنسية:

3. *–gunter capelle –blancard , thiery chauveau, l'apport de modèle quantitatifs à la supervision bancaire en Europe, revue française d'Economie , vol 19 N1 2004 , p 78.*
4. *Methodes et systemes d'analyse et de prevention des risques au sein du Secretariat General De La Commission Bancaire" ،Étude du rapport annuel de La Commission Bancaire -Étude de La Commission Bancaire En France ،1998 ،p:130*
5. *Beverly J. Hirtle and Jose . p "Supervisory Information and the Frequency of Bank Examination" FRBNY Economic Policy ReviewGunterCapelle-Blancard, April 1999,p:04*
6. *Gunter Capelle-Blancard, Thiery Chauveau,"L'apport des modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe", Revue française d'économie , Vol19, N°1 , 2004, p : 78.*

الملاحق

الملحق 01: تصنيف رأس مال البنك

النسبة	رأس مال جيد	رأس مال ملائم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جدا
رأس مال أساس/متوسط الأصول	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%

المصدر: صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 91.

الملحق 02: تصنيف جودة البنك.

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة التصنيف المرجحة WCR	نسبة لإجمالي TCR التصنيف
1	قوية	أقل من 5%	أقل من 20%
2	مرضية	من 5%-15%	من 20%-50%
3	جيدة بعض الشيء	من 15%-35%	من 50%-80%
4	حدية	من 35%-60%	من 80%-100%
5	غير مرضية	60% فأكثر	100% فأكثر

المصدر: صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 92.

الملحق رقم 03: تصنيف ربحية البنك.

التصنيف	العائد على حقوق الملكية نرمز له A	صافي الدخل/ متوسط الأصول نرمز له B
1	A<0.4	B>1.5%
2	A<0.2	0.75%<B<1.5%
3	A<0.1	0.4%<B<0.75%
4	A<0.05	0%<B<0.4%
5	A<0.01	B<0

المصدر: صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 94.

الملحق رقم 04: تصنيف سيولة البنك.

التصنيف	التمويل/ الودائع	صافي التمويل/ الموجودات
1	<55%	<50%
2	<60%	<60%
3	<65%	<65%
4	<70%	<70%
5	<71%	<70%

المصدر: عبد القادر زيتوني، المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، مرجع سابق، ص 30.

الملحق رقم 05: القوائم المالية لسنة 2008.

BALANCE SHEETS AS OF DECEMBER 31/ 2008

Unit :DA

ASSETS	2008
Cash, Central Bank , Postal Cheque Accounts	63 076 457 283 ,92
Treasury bonds and assimilated values	58 654 726 794,19
Due from Financial Institution	258 864 257 894,60
Due from customers	569 395 193 916 ,00
Bonds and other fixed- yield securities	33 670 278 615 ,25
Shares and other variable -yield securities	481 818, 01
Investments and portofolio activities	3 084 482 462 ,87
Shares in affiliated entities	0,00
Leasing and assimilated operations	0,00
Simple renting	0,00
Tangible assets	336 516 650,44
Intangible assets	21 067 245 264,23
Other Shares	0,00
Subscribed capital , unpaid -up	0,00
Other Assets	341 253 932,52
Accrual accounts	112 022 434 113,02
TOTAL ASSETS	**922 922 630 719,67**

LIABILITIES	2008
Central Banks and Postal Cheque Accounts	0,00
Due to financial Institutions	217 020 615 767, 26
Credit accounts from customers	697 546 990 400,69
- Saving accounts	224 120 076 211 ,18
- Other debts	473 426 914 189 ,51
Debts represented by a Security	0,00
Other liabilities	5 630 960 797, 10
Accrual accounts	82 958 331 155,53
Provisions for liabilities and charges	3 287 307 244, 31
Tax-regulated provisions	15 267 555 444, 74
Funds for general banking risks	5 951 680 896 ,28
Investment grants	0,00
Subordinated debts	41 001 057 657 ,25
Share capital	14 600 000 000, 00
Premiums on share capital	0,00
Reserves	8 026 164 176 ,40
Revaluation differential	13 590 105 762, 20
Profit or loss carried forward	3 834 740 544 ,92
Net Profit	10 573 020 970 ,48
TOTAL LIABILITIES	**1 119 288 530 817, 16**

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2010

En Milliers DZD

	ACTIF	Note	Montant 31 12 2010	Montant 31 12 2009
1	Caisse, Banques Centrales, Centre des chèques Postaux et Trésor Public	2-1	121 610 230	82 826 670
2	Actifs financiers destinés à des fins de transaction	2-2	296	296
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	4 119 000	4 350 000
4	Créances sur les Institutions Financières	2-4	111 800 873	76 375 280
5	Créances sur la Clientèle	2-5	747 180 357	799 698 188
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	255 299 287	122 449 001
7	Impôts courants- Actif	2-7	9 377 985	3 347 858
8	Impôts différés- Actif	2-7	437 637	386 230
9	Autres actifs	2-8	39 521 062	33 886 853
10	Comptes de régularisation	2-9	102 860 996	110 740 827
11	Participation dans les filiales les co-entreprises ou les entités associées	2-10	6 571 382	4 566 297
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 494 631	21 768 684
14	Immobilisations incorporelles	2-12	411 619	341 691
15	Ecart d'acquisition			
	TOTAL ACTIF		1 421 685 356	1 260 737 875

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2010

En Milliers DZD

	PASSIF	Note	Montant 31/12/2010	Montant 31/12/2009
1	Banque Centrale,			
2	Dettes envers les institutions Financières	2-13	290 560 461	201 088 954
3	Dettes envers la clientèle	2-14	738 292 584	723 959 223
4	Dettes représentées par des titres	2-15	19 237 930	19 365 870
5	Impôt courant -Passif	2-16	12 981 444	10 419 983
6	Impôt différés - Passif	2-17	163 339	163 339
7	Autres Passifs	2-18	43 414 989	37 985 095
8	Comptes de régularisation	2-19	126 175 661	122 274 955
9	Provisions pour risques et charges	2-20	7 091 341	4 551 341
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Provisions Pour risques Bancaires Généraux	2-21	42 859 591	28 417 616
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
13	Capital Social	09	41 600 000	41 600 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2-23	24 839 732	8 026 164
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de Réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
18	Report à nouveau	2-25	13 746 086	13 746 086
	Report à nouveau		14 407 762	14 407 762
	Report à nouveau "Changement de méthodes comptables "		- 661 676	- 661 676
19	Résultat de l'exercice (+)	2-26	32 599 909	21 016 960
	TOTAL PASSIF		1 421 685 356	1 260 737 875

En Milliers DZD

Annexe n° 1 bis HORS BILAN
2010

	Intitulé	Notes	Montant 31 12 2010	Montant 31/12/2009
	A - Engagements Donnés		**386 896 261**	**1 035 694 157**
1	Engagements de Financements en faveur des institutions financières		7 375 776	15 635 196
2	Engagements de Financement en faveur de la clientèle		9 440 483	9 440 483
3	Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières		104 103 465	219 847 170
4	Engagements de Garantie d'ordre de la clientèle		265 976 537	790 771 308
5	Autres Engagements donnés			
	B - Engagements Reçus		**312 297 766**	**360 185 113**
6	Engagements de Financements reçus des institutions financières			
7	Engagements de Garanties reçus des institutions financières		312 297 766	360 185 113
8	Autres Engagements reçus			

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
COMPTE DE RESULTATS

En Milliers DZD

	COMPTE DE RESULTATS	Notes	Montant au 31/12/2010	Montant au 31/12/2009
1	Intérêts et produits assimilés	4.1	46 860 243	36 960 378
2	Intérêts et charges assimilés	4.1	-9 145 734	-7 893 916
3	Commissions (Produits)	4.2	12 371 927	12 575 569
4	Commissions (Charges)	4.2	-5 383	-12 008
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transactions	4.3		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	1 179 846	
7	Produits des autres activités	4.5	1 177 435	453 382
8	Charges des autres activités	4.5	-935	- 122 518
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**52 437 400**	**41 960 887**
10	Charges générales d'exploitation	4.6	-9 961 522	- 8 865 757
11	8 - Dotations aux Amortis / immobilisations	4.7	-958 451	- 853 079
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**41 517 427**	**32 242 051**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeur sur créances irrécouvrables	4.9	-30 882 070	-15 082 700
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.8	34 894 591	14 277 592
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**45 529 948**	**31 436 943**
16	Gain ou perte nets sur autres actifs	4.10		
17	Eléments extraordinaires (Produits)	4.11	0	0
18	Eléments extraordinaires (Charges)	4.11	0	0
19	**RESULTAT AVANT IMPÔT**		**45 529 948**	**31 436 943**
20	Impôt sur les résultats et assimilés	4.12	-12 981 444 51 406	-10 419 983
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	4.13	**32 599 909**	**21 016 960**

BILAN ARRETE AU 31/12/2012

COMPTE DE RESULTAT AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA	NOTES	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	75 390 049	64 529 067
- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 13 144 951	- 9 464 869
+ Commissions (produits)	4.2	1 744 808	1 884 608
- Commissions (charges)	4.2	- 11 561	- 19 769
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	- 64	10
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	88 954	- 8 734
+ Produits des autres activités	4.5	83 206	92 183
- Charges des autres activités		-	-
PRODUIT NET BANCAIRE		**64 150 441**	**57 012 496**
- Charges générales d'exploitation	4.6	- 14 356 324	- 12 700 957
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 184 170	- 1 089 917
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**48 609 947**	**43 221 622**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 20 899 748	- 13 206 079
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	8 561 795	16 147 717
RESULTAT D'EXPLOITATION		**36 271 994**	**46 163 260**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
RESULTAT AVANT IMPOT		**36 271 994**	**46 163 260**
- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 9 156 526	- 11 382 862
Impôts différés sur résultat	4.13	65 031	38 741
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14	**27 180 499**	**34 819 139**

BILAN AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2012	Montant EXERCICE 2011
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	246 496 510	213 006 730
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	220	296
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	226 777 743	239 656 853
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	279 869 346	117 835 306
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 134 166 014	900 468 993
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
Impôts courants - Actif	2-7	10 545 014	11 683 300
Impôts différés - Actif	2-7	542 827	476 378
Autres actifs	2-8	36 353 484	25 336 651
Comptes de régularisation	2-9	80 246 683	67 628 733
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	7 753 425	7 404 622
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations corporelles	2-11	23 070 561	23 012 318
Immobilisations incorporelles	2-12	225 572	120 283
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 060 079 717	1 620 662 782

En milliers de DA PASSIF	note	Montant EXERCICE 2012	Montant EXERCICE 2011
Banque centrale		-	-
Dettes envers les institutions financières	2-13	110 841 943	48 006 753
Dettes envers la clientèle	2-14	1 325 198 501	970 673 130
Dettes représentées par un titre	2-15	16 266 146	16 506 818
Impôts courants - Passif	2-16	9 156 526	11 382 862
Impôts différés - Passif	2-17	164 757	163 339
Autres passifs	2-18	278 753 158	277 474 800
Comptes de régularisation	2-19	85 374 798	80 954 116
Provisions pour risques et charges	2-20	9 059 412	3 711 700
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	40 612 095	42 034 337
Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	2-23	86 804 864	65 647 403
Ecart d'évaluation		944 726	227 772
Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2-25	2	- 661 676
Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	27 180 499	34 819 139
TOTAL DU PASSIF		2 060 079 717	1 620 662 782

HORS BILAN AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA ENGAGEMENTS	NOTE	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
ENGAGEMENTS DONNES :		**1 003 415 673**	**656 354 071**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	3-1	226 015 262	195 278 256
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3-2	532 521 805	246 783 830
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3-3	1 803 061	1 076 607
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3-4	226 422 920	211 380 153
Autres engagements donnés	3-5	16 652 625	1 835 225
ENGAGEMENTS RECUS :		**961 176 704**	**903 693 203**
Engagements de financement reçus des institutions financières	3-6		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	3-7	395 881 131	338 397 631
Autres engagements reçus	3-8	565 295 573	565 295 573